



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي التبسي تبسة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
عنوان المذكرة:



## أثر التهديدات الحدودية على الأمن القومي الجزائري من منظور الأمن المركب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إشراف الأستاذة:  
د. ملكية قادري

إعداد الطالب:

- عبيد نصري
- يوسف بوعلي

الصفة	الدرجة	الأستاذة
رئيسا	أستاذة مساعد - أ-	بالعيد سمية
مشرفا ومقررا	أستاذة محاضر - أ-	مليكه قادري
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	بوحريص محمد الصديق

السنة الجامعية: 2020 / 2019





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي التبسي تبسة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
عنوان المذكرة:



# أثر التهديدات الحدودية على الأمن القومي الجزائري من منظور الأمن المركب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إشراف الأستاذة:  
د. ملكية قادري

- إعداد الطالب:

- عبيد نصري
- يوسف بوعلي

الصفة	الدرجة	الأستاذة
رئيسا	أستاذة مساعد - أ-	بالعيد سمية
مشرفا ومقررا	أستاذة محاضر - أ-	مليكة قادري
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	بوحريص محمد الصديق

السنة الجامعية: 2020 / 2019



## شكر و عرفان

الحمد لله الذي جعل لنا الأسماع و الأبصار و فضلنا على الخلق أجمعين وجعل لنا العقول  
وانعم علينا بالعلم والتعلم.

وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد و على اله و صحبه ومن  
اتبع هديه الى يوم الدين .

فبعون الله وحفظه تم انجاز هذا العمل و الذي نسأل الله أن يبارك لنا فيه وأن يجعله في ميزان  
الحسنات و أن ينتفع كل طالب علم.

ويطيب لنا أن نشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل خاصة الدكتورة الفاضلة المشرفة  
مليكة قادري

و التي ساندتنا بنصائحها و توجيهاتها القيمة.

ولا أنسى الأساتذة الفاضلين أعضاء المناقشة ، الأستاذة سميرة بلعيد والأستاذ الفاضل محمد

بوحريص شاكرين لهم قبولهم مناقشة هذا العمل وآملين أن نكون عند حسن ظنهم

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة المسار الدراسي على  
حد السوي، وكذا الأسرة الجامعية كافة.

بوعلي يوسف

ناصر عبيد



إهداء

أهدي جهدي في هذا العمل إلى كل  
كادح، إلى كل فقير، إلى كل مضطهد،  
إلى كل مسجون مظلوم، إلى  
كل هؤلاء الذين لن يقرؤوا هذا العمل  
لأنهم في صراع من أجل البقاء في هذا  
العالم المقرف

بوعلي يوسف

## ملخص الدراسة:

تعد مسألة حماية الحدود ومراقبتها أمر جد معقد وحساس للأمن القطري و الإقليمي للدولة الجزائرية نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر ( الإرهاب الدولي العابر للحدود، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة )، إضافة إلى هشاشة الأنظمة السياسية وفشل دول الجوار وتابعيات انفلات الأوضاع الأمنية خاصة في ليبيا ومالي، كل ذلك زاد من تعقيد الطرق والتدابير المنهجية لمعالجة قضية التهديدات الحدودية وفق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد ومراقبة وحماية جميع جبهات الحدود داخليا و إقليميا .

وتحاول هذه الدراسة تقصي الجهود الجزائرية من اجل درئ التهديدات الأمنية والسيطرة على حدودها حسب نظرية الأمن المركب لباري بوزان، فهي تعد أهم القضايا الأمنية الجزائرية بصفة خاصة ودول الجوار بصفة عامة، فإثارة مسألة الحدود وأمنها في الجزائر كفييل بأن يفتح النقاش في العديد من المسائل التي ترتبط بالبحث عن التهديدات المحيطة بأمن حدود الجزائر في نطاقها الجيوسياسي وكيفية مواجهتها .

The issue of border protection and control is a very complex and sensitive matter for the country and regional security of the Algerian state due to the complexity of the pockets of threats and surrounds (international cross-border terrorism, illegal migration and organized crime), in addition to the fragility of political systems and the failure of neighbouring countries and the consequences of the failure of the security situation, especially in Libya and Mali, all of which have further complicated the methods and systematic measures to address the issue of border threats in accordance with the adoption of integrated solutions or arguments with the aim of monitoring, protecting and protecting all border fronts internally and regionally. This study attempts to investigate Algerian efforts to eliminate security threats and control its borders from the perspective of complex security, as it is the most important security issue for Algeria in particular and neighbouring countries in general, raising the issue of borders and security in Algeria can open the debate on many issues related to the search for threats surrounding the security of Algeria's borders in their geopolitical scope and how to confront them.



فجرين

المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ - ح	مقدمة
ج	اهمية الموضوع
ج	اهداف الدراسة
د	اسباب إختيار الموضوع
د	المجال الزمني للدراسة
هـ	الاشكالية
هـ	الفرضيات
و	المقاربة المنهجية
ز	ادبيات الدراسة
ز	صعوبات الدراسة
ح	تبرير الخطة
09-32	<b>الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة</b>
10	مقدمة
11	المبحث الأول: ماهية نظرية الامن المركب
11	المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن المركب
13	المطلب الثاني: ظهور مفهوم نظرية الأمن المركب
14	المطلب الثالث: أشكال متغيرات نظرية الأمن المركب
17	المبحث الثاني: البناء المفاهيمي للتهديدات الامنية
17	المطلب الأول: مفهوم التهديدات الامنية

19	المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الامنية
20	المطلب الثالث: عامل الحدود كتهديد امني
22	المبحث الثالث: الامن في التصور الجزائري
22	المطلب الاول: طبيعة السياسة الامنية الجزائرية
26	المطلب الثاني: ابعاد السياسة الامنية الجزائرية
28	المطلب الثالث: مميزات المنظور الجزائري للامن
32	خلاصة الفصل
56-33	<b>الفصل الثاني: إشكالية أمن الحدود في ظل تنامي الأخطار الخارجية</b>
34	مقدمة
35	المبحث الأول: التحولات السياسية لدول الجوار و تأثيرها على امن الحدود الجزائرية
35	المطلب الأول: أهم التحولات السياسية لدول الجوار
39	المطلب الثاني: تأثير أزمات دول الجوار على الأمن القومي الجزائري
42	المبحث الثاني: الفواعل المهددة للامن القومي الجزائري
42	المطلب الأول: أشكال التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري
43	المطلب الثاني: الإرهاب في الساحل الإفريقي
47	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي
52	المبحث الثالث: إنعكاسات نظرية الامن المركب على المناطق الحدودية للجزائر
52	المطلب الاول: إنعكاس الوضع الأمني في ليبيا
53	المطلب الثاني: إنعكاس الوضع الأمني في المغرب
54	المطلب الثالث: إنعكاس الوضع الأمني في تونس
56	خلاصة الفصل
57	<b>الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية لحماية الحدود</b>

58	مقدمة
59	المبحث الأول: الاتفاقيات ومعاهدات التعاون البيئية
59	المطلب الأول: اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا ترسيم الحدود
62	المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك
65	المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لمجابهة التهديدات الحدودية لدول الجوار
65	المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية لحماية الحدود
68	المطلب الثاني: الممارسات العسكرية لحماية الحدود
71	المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الجزائرية
71	المطلب الأول: الجوانب الايجابية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية
72	المطلب الثاني: الجوانب السلبية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية
73	المطلب الثالث: التحديات الإستراتيجية الجزائرية
76	خلاصة الفصل
80-77	الخاتمة
/	المراجع
/	الملاحق

الله

## مقدمة

لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها، ففي عصر العولمة والإقليمية، وعصر التحولات السريعة وعصر الاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم وما شهدته المنطقة المغاربية وكذا الساحل الإفريقي من تطورات أدت إلى ما يسمى بالتحولات السياسية، ساهمت في إفراز بيئة أمنية هشة على الحدود الجزائرية وقد أثرت بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري من خلال التهديدات المباشرة والغير المباشرة على حدودها الوطنية، مما جعل الجزائر إمام انكشاف امني على جميع حدودها وهو وضع غير سابق، وما ينجر عنه من تداعيات خطيرة على الأمن بمختلف إبعاده ومستوياته، وبسبب التوتر القائم في العلاقات مع دولة المغرب واستمرار الخلافات بشأن الملفات القديمة وعلى رأسها ملف الصحراء الغربية وملف انغلاق الحدود.

مع تنوع طبيعة ومصادر التهديدات التي أخذت طابعا غير دولاني وظهور فواعل جديدة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية و بروز شبكات الإجرام المنظم كالإرهاب وانتقال التهديدات من الطابع التقليدي إلى طابع متجدد غير تماثلي والذي يهدد الاستقرار والسلم الدوليين وجدت الجماعة الدولية نفسها ملزمة بتبني إستراتيجية تعاونية لمواجهة هذا الخطر الجديد.

تعتبر دول الساحل الإفريقي والدول المغاربية من المناطق التي تشهد بؤر توتر بالغة الحساسية والتعقيد، حيث ارتبطت بنية هذه التهديدات بالوضع الهش والمتأزم لدولها، فالأوضاع السياسية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة هشة ومتذبذبة ومتخلفة وازدادت خطورة بعد التدخل الغربي في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي نتيجة لسيطرة الجماعات الترقية المسلحة المتحالفة مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة على ثلثي مساحة الدولة المالية، مما يعكس الإستراتيجية المتجددة للمنطقة التي عرفت تاريخيا مشاريع أجنبية إقليمية ساهمت في رسم خريطتها الجيوسياسية.

فالساسة الدفاعية التي تنتهجها الدول وهذا للمحافظة على أمنها واستقلالها وسلامة ترابها وحدودها من خلال استثمار مرحلة من الهدوء والاستقرار في تطوير وبناء وتسليح جيوشها على أسس قوية تؤمن من ردع كل تهديد خارجي، وفي خضم كل هته التهديدات وتنامي الأخطار الإقليمية لدول الجوار انتهجت الجزائر سياسات دفاعية من خلال وضع خطط إستراتيجية لمواجهة إي عدوان بإمكانه أن يزعزع استقرارها وأمنها الداخلي .

## أهمية الموضوع

### الأهمية العلمية:

تعد التهديدات الحدودية من بين المواضيع استقطابا للبحث إذ أصبحت القضايا الأمنية في القرن الحادي والعشرون ذات أهمية قصوى لدى الباحثين وصناع القرار في الدول ولم يقتصر الاهتمام بقضايا الأمن بمفهومه التقليدي والذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي عبر الحدود بل تجاوزه إلى مفاهيم ومستويات متعددة كامن المجتمع وامن الأفراد، جراء ظهور تهديدات من نوع جديد .

لذلك على الجزائر إعادة ترتيب أولوياتها ووضع استراتيجية وقائية تستجيب للمعطيات الإقليمية لتحقيق هدف الأمن القومي والحفاظ على كيان الدولة .

### الأهمية العملية :

## نظرا لعدة عوامل تزداد أهمية الموضوع نذكر منها مايلي

- تبين الانعكاسات السلبية والخطيرة التي تشكلها مجموعة التهديدات العابرة للحدود والمتمثلة في الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة التي تعتبر من الأهداف التي تحرك السلوك الدبلوماسي الجزائري جراء ما تخلفه من انعكاسات تمس بتأثيراتها جميع الأبعاد المرجعية للأمن والتي تؤرق استقرار الجزائر .

## أهداف الدراسة

- محاولة تحديد حجم التهديدات وطبيعتها في المنطقة وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري من منظور الأمن المركب.
- محاولة تحديد الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة (المغربية، الساحل الإفريقي).
- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع التي تفتقدها

## أسباب اختيار الموضوع

اختياري لموضوع: "التحديات الحدودية على الأمن القومي من منظور الأمن المركب" كموضوع للدراسة يستند إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية

### أولا: الأسباب الذاتية:

تكمن رغبتني واهتمامي بالقضايا التي تمس الطابع الأمني وخاصة في ظل التحولات التي تشهدها الأنظمة الدولية مثل تونس وليبيا ومالي أي دول الحوار، بالإضافة إلى التحديات التقليدية والآنية من الدولة المغربية وأيضا إهتمام هذا النوع من المواضيع إلى حقل العلاقات الدولية بصفة عامة ومجال اهتمامي للدراسات الإستراتيجية والأمنية بشكل خاص.

### ثانيا: الأسباب الموضوعية:

يرجع البحث في مفهوم الأمن والتحديات الأمنية الحدودية ذات الطابع اللاتماثلي التي ميزت دول الحوار من بين المواضيع الساعة التي تحمل مستجدات حديثة

- محاولة إبراز تداعيات التحديات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته والتي تحتم على صانع القرار الجزائري إعادة ترتيب أولوياته لتحقيق إستراتيجية الأمن القومي
- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع التي تفتقدها.

### المجال الزمني للدراسة:

### الحدود المكانية:

يرتكز موضوع الدراسة حول الدولة الجزائرية بصفة عامة وحدودها مع السبع الدول المجاورة لها والتي تمتلك حدودا ترابية مباشرة معها.





- تنوع التهديدات الأمنية في دول الجوار الجزائري يدفع الدولة الجزائرية إلى تبني إستراتيجية استباقية وقائية لحماية حدودها وأمنها الوطني

- مساعي الجزائر لاحتواء مصادر التهديدات الحدودية في إطار إقليمي اجتماعي من خلال بناء مشروع إقليمي مشترك ومن خلال مقارنة أمنية من شأنها تحقيق أهداف منظور الأمن المركب بوسائل ممكنة ومتاحة.

### المقاربة المنهجية للدراسة:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على ما يلي:

#### المنهج الوصفي :

والذي من خلاله قمنا بوصف التهديدات الحدودية في المنطقة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

#### المنهج التاريخي:

والذي من خلاله قمنا بسرد أهم الأحداث للتحويلات السياسية لدول الجوار مع أهم الاتفاقيات والمعاهدات لضمان الأمن والاستقرار على الحدود الدولية.

#### المنهج المقارن:

من خلاله قمنا بالمقارنة بين مختلف التهديدات على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية والجنوبية.

#### المنهج التحليلي :

وتم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل الأوضاع الأمنية في دول الجوار باعتبارها أرضية خصبة لنمو وانتشار كل إشكال الجريمة المنظمة وتغلغل الإرهاب وذلك لتحليل وتفسير العلاقة بين كل هته التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

## أدبيات الدراسة ( الدراسات السابقة ):

تتميز المعرفة العلمية بخاصية متميزة هي الصفة التراكمية وهذا ما جعل أي باحث يرجع دوماً إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها، ومن ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها على أساس أن المعرفة العلمية دائماً تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يطغى عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات، وقد حاولنا بهذا الصدد الإطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج موضوعنا ولو بشكل جزئي لتقدم اطر علمية وأكاديمية تساعدنا على فهم مختلف التهديدات الحدودية وتأثيرها على الأمن القومي من منظور الأمن المركب، لكن للأسف الشديد لم نصادف أي دراسة سابقة تطرقت لمثل هذه المواضيع ولو بجزء بسيط.

## صعوبات البحث:

تمثلت الصعوبات البحث في النقاط التالية:

- قلة المراجع التي تخدم موضوع البحث

- جائحة كورونا التي عطلت دور الجامعات وغلق مكاتبها

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع البحث

## تبرير الخطة:

لمعالجة موضوع "أثر التهديدات الحدودية على الأمن القومي الجزائري من منظوراً لأمن المركب" والإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار فرضيات الدراسة تبنينا خطة نحسبها تستجيب وتتوافق مع المنحى العام للدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة، حيث تناولنا في الفصل الأول والمعنون بالإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة وفهم هذه القضية على الصعيد العلمي، ويتكون من ثلاثة مباحث يدرس فيها المبحث الأول ماهية نظرية الأمن المركب، بينما المبحث الثاني البناء المفاهيمي للتهديدات الحدودية من خلال تعريفها وطبيعتها، أما المبحث الثالث فيتناول الأمن من المنظور الجزائري.

أما بالنسبة للفصل الثاني والمتعلق بإشكالية أمن الحدود في ظل تنامي الأخطار الخارجية من منظور الأمن المركب، تناولنا في المبحث الأول: التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود والذي بدوره قسم إلى مطلبين أولهما حول أهم التحولات السياسية لدول الجوار، ثم المطلب الثاني تأثير أزمات دول الجوار على الأمن القومي، وحللنا في المبحث الثاني الفواعل المهتدة للأمن القومي الجزائري بالساحل الإفريقي من خلال مطلبين، أما في المبحث الثالث تمت الإشارة إلى إنعكاسات نظرية الأمن المركب على المناطق الحدودية للجزائر.

وفي الفصل الثالث والمعنون "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب" والتي تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى جل الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الجزائر ودول الجوار بخصوص الأمن الحدودي أما المبحث الثاني فكان حول الآليات الجزائرية لمجابهة التهديدات الحدودية لدول الجوار من خلال الممارسة الدبلوماسية لحماية الحدود وكذا الممارسة العسكرية لحماية الحدود، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تقييم الإستراتيجية الأمنية من خلال ثلاثة مطالب أولها دراسة الجوانب الايجابية للاستراتيجية الأمنية ثم المطلب الثاني خصص للجوانب السلبية للإستراتيجية الأمنية أما المطلب الثالث والأخير فحاجت حول التحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

الفصل الأول  
الإطار المفاهيمي  
والنظري لموضوع الدراسة

تمثل التحولات التي شهدتها قطاع الأمن، وذلك بظهور مجالات أمنية جديدة لم تحظى فيما سبق بالاهتمام المناسب الذي حظيت به الدراسات الإستراتيجية، أدى بالضرورة إلى بروز تفسيرات نظرية جديدة تسعى إلى مجامعة التهديدات الأمنية الجديدة والتي تتميز بخاصية العابرة للحدود، كون امن الحدود يمثل مشكلة خاصة، إذ اعتبر لدى العديد من المفكرين والباحثين ضمن أعلى الأولويات السياسية الداخلية والخارجية سواء تحت قاعدة ضمان بقاء واستمرار كيان الدولة، ونظرا لعجز الدولة المنفردة في التصدي لهذه الظواهر استدعى الأمر تعاونها في مركبات إقليمية والتي تحاول مكافحة التهديدات الأمنية الإقليمية بشتى أنواعها، وتدعو إلى اتخاذ الإجراءات للتصدي لها بشتى الطرق والوسائل خاصة ضمن إطار مركب الأمن، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل عبر تصميم بناء مفاهيمي لنظرية مركب الأمن الإقليمي كمفهوم أول في دراستنا ثم تحديد مفهوم التهديدات الأمنية، مع التطرق إلى التصور الأمني للجزائر من خلال عقيدتها الأمنية.

### المبحث الأول: ماهية نظرية الأمن المركب

لاشك أن مفهوم التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية لينتقل من المستوي الوطني إلى المستوى الإقليمي لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية.

### المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن المركب

تعتبر مدرسة كوينهاغن من المدارس المطورة لمفهوم الأمن عن طريق نخبة روادها، على غرار بوزان الذي تبني فكرة "مركب الأمن" في حين طورها ويفر فأصبحت من الأطر التحليلية للأمن .

اعتبر بوزان الإقليم الأمني " نظام فرعي هام ومستمر ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعل مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض.<sup>(1)</sup>

يدعو بوزان و ويفر إلى تشكيل نظام عالمي يحفز على القوة والأمن، وهنا يشتركان مع بعض المدارس التي تدعو إلى نفس النهج والفكرة.<sup>(2)</sup>

يعرف بوزان الأمن الإقليمي: انه مجموعة من الدول المترابطة والمشاركة في نفس القيم والمبادئ والاتجاهات والأفكار التي تهدف لتحقيق الاستقرار والأمن في كل دولة.<sup>(3)</sup>

الغي بوزان فكرة التركيز على الجانب الأساسي العسكري في تحليله التفاعلات الإقليمية للدول فبالإضافة إلى الدولة هناك فواعل أخرى مادون الدولة، يمكنها أن تتعامل فيما بينها على المستوى الإقليمي إضافة إلى أن التعاون الأمني يرقى إلى قطاعات أخرى، بحسب إعادة تنقيح المفهوم الأمني فالقطاعات الأمنية الأخرى بدورها يمكن التفاعل بينها

---

<sup>1</sup> حسام الدين بوخدنة، مقربات حلف شمال الأطلسي للأمن المتوسط، مذكرة ماستر، ( جامعة : أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) ص 14.

<sup>2</sup> – Barry,buzan. People, states and Fear. The international security problems in international, romatons(London : wheatsh, 1983),p 2.

<sup>3</sup> Barry buzan, old waever, région and Powers : the structure of international security,(new york : Cambrige university, 2003), p44.

إقليمياً، يوضح ذلك من خلال تشابك وتفاعل الوحدات بقوله أنها " مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن أو الأمان أو كليهما بصفة تصبح مشاكل الأمن من المستحيل أو غير المعقول أن تحلل بمعزل عن بعضها البعض<sup>(1)</sup>.

يعتبر مركب الأمن الإقليمي من الأطر المهمة في تفسير الظواهر الأمنية على المستوى فبالإضافة إلى تحديدها لجملة من المعايير التي تحاول تفسير نشأة هاته المركبات الامنية الإقليمية وأهدافها، توضح كذلك انسجام الدول داخل أنظمتها الفرعية لمواجهة التهديدات، والتحديات الطارئة في المجال الأمني على الساحة الدولية، بصفقتها نعكس التكتل الموجود عن طريق آليات الاعتماد المتبادل في التعاطي مع سرعة التهديدات داخل حدود جغرافية معينة، أو سرعة التكيف معها بالإضافة إلى المساعدة في بلورة سياسات أمنية إقليمية مشتركة استناداً لمختلف التفاعلات الداخلية ومستوى الارتباط مع النظام الأمني الإقليمي<sup>(2)</sup>.

تشكل كل هذه التفاعلات مكونات مركب الأمن الإقليمي، كذلك هناك مستوى علاقة دولة مع أخرى تشكل مفهوم المنطقة الإقليمية، ومستوى تفاعل منطقة مع مناطق أخرى مجاورة أو التفاعل عبر المناطق، وأخيراً هناك المستوى الدولي أين تنخرط قوة عظمى أو أكثر في التفاعلات الأمنية الإقليمية<sup>(3)</sup>.

يضيف بوزان و أول ويفر Ole Wæver، إن نشوء المركبات الأمنية يرجع بالدرجة الأولى إلى القواسم المشتركة بين الوحدات، وإن التهديد من منظور هذه المقاربة يتصف بعبور حدود الدولة الواحدة ليمتد إلى الدول المجاورة لذلك يجب التعامل معها بشكل جماعي، للتمكن من احتوائه، فهو بمثابة إقرار ضمني على أن الأمن غير قابل للتجزئة وأمن الدولة مرتبط بأمن الدولة المجاورة لها.

هكذا تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دوراً هاماً في تحليل الظاهرة الأمنية إقليمياً، كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي ما يسمح بإمكان وضع أو تحقيق سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة

<sup>1</sup> بوخذنة، مرجع سابق ص 15.

<sup>2</sup> عادل زقاع، النقاش الرابع بين مقاربات نظريات العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، ( جامعة: باتنة، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2009)، ص.129.

<sup>3</sup> عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ( القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2002)، ص.307.



ضمن تكتل إقليمي معين، بناء تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية، وبين الإقليمية وتأثير الفواعل الخارجية عن الإقليم إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التحديات سواء داخليا أو خارجيا.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: ظهور مفهوم نظرية الأمن المركب

إن هذا المصطلح طرح من قبل باري بوزان في كتابه بعنوان الشعب، الدول، والخوف مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، وقد كان من بوادر التحول في جوهر المفاهيم التقليدية لقضية الأمن، حيث انتقل في تحليله للأمن من المستوى الوطني إلى الإقليمي دون التنصل من المفهوم الواقعي، الذي يؤكد على أن الدولة طرفا أساسيا وأحاديًا في العلاقات الدولية مع التركيز على ديناميكية الأمانة التي تخترق الحدود كي يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددًا بما يجري في المناطق الإقليمية التي تحيط بالدولة، كما يرى باري بوزان و ويفر أن من بين الخواص التي أعتمد عليها الواقعيون، في تحليل العلاقات الدولية لم تعد لها تلك الأهمية في إنتاج الديناميكية الأمنية، فثقل الدولة لم يعد منصب على تلك القوة أو الموقع الجغرافي وقدراتها الطبيعية والبشرية، وكذا تأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية، وخير دليل على ذلك كون باكستان لا تقارب مع الهند من حيث القوة العسكرية أو العمق الجغرافي، بحيث أن الاستقرار أو دعمه في جنوب آسيا يتوقف على العلاقات الأمنية الهندية الباكستانية في إنتاج الديناميكية الأمنية الإقليمية.<sup>(2)</sup>

إذا إن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمي غير ثابت أو معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف فالدول التي لها تلاحم وتماسك قومي بين مكوناتها الاجتماعية تحدد التهديدات في بيئتها الخارجية، وتكون أكثر حساسية للسيادة الوطنية، في حين أن الدول الهشة تكون محل تنافس الأطراف الخارجية والمجاورة لها وتكون أكثر عرضة للعطب من خلال التهديدات الخارجية، أين تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة، ومن ثمة تظهر وتباين الديناميكية الأمنية من منطقة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة وخصوصية البيئة القائمة.

<sup>1</sup> زهير حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط، احتواء أم إطار لهندسة إقليمية: دراسة حالة الحوار المتوسطي، مذكرة ماجستير ( جامعة: باتنة، كلية العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والامن، 2011)، ص ص 26-25.

<sup>2</sup> عامر، مرجع سابق، ص 280.

### المطلب الثالث: أشكال ومتغيرات نظرية الأمن المركب

يقدم باري بوزان مفهومه عن الأمن على انه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية بين ثلاثة مستويات مختلفة من التحليل ( الفرد، الدولة، النظام الدولي ) مدعومة بتوسع واضح في أبعاده ، لتشمل قطاعات جديدة ومتعددة ( العسكري السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي) ، هذا بالإضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مجتمعات امن إقليمية.<sup>(1)</sup>

في هذا النموذج تطرق باري بوزان وزميله إلى ثلاثة أشكال من الأمن المركب الإقليمي، والذي ساعد في تحليل العلاقات الدولية وتمكن من التنبؤ بمستقبل البنية الإستراتيجية وهي كالاتي:

#### أولاً- أشكال نظرية الأمن المركب

#### – الأمن المركب الإقليمي العام: General Regional Security Complex

فهذا النوع يسوده طابع نظام واستفاليا في العلاقات الدولية ، حيث يتكون من دولتين أو أكثر ويتسم بخاصية الفوضى أين تتمتع كل دولة بالسيادة الوطنية ، أو بحثها الذاتي عن الأمن لما يمكن أن تتمحور العلاقات الدولية حول قطبين أو أكثر وخير دليل على ذلك منطقة الخليج العربي نجد إيران والسعودية وفي جنوب إفريقيا هناك دولة جنوب إفريقيا كقوة مقارنة بدول الجوار، وفي جنوب آسيا كما ذكرنا أنفا نجد الهند وباكستان والنقطة الأساسية التي تجمع كل هؤلاء الدول بنموذج الأمن المركب الإقليمي هي علاقات دولية ضمن المجال الأمني.

#### – الأمن المركب الإقليمي المركزي: Central Régional Security Complex

وينتشر في المناطق الأكثر وظيفية ومؤسسية مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الدولية عبر الإقليمية، لكن الجانب التحليلي المهم بالنسبة لنظرية الأمن الإقليمي على عكس النظرية الوظيفية الجديدة<sup>(2)</sup>، أين تكون الخاصية الأمنية هي الوحدة الرئيسية لتحليل العلاقات الدولية في المجال الأمني بمعنى آخر أن التحكم في التفاعلات والسياسات الخارجية هي تلك العلاقات ضمن الإطار الأمني وهذا

<sup>1</sup> Barry Buzzan and Ole Weaver, *Regions and Powers The Structure of International Security* (Cambridge : Cambridge University Prss.2003), .p55.

<sup>2</sup> عامر، مرجع سابق، ص 20.

ما تطرق إليه باري بوزان من منظوره أن الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي من تتحكم في الأمن المركب الإقليمي.

### - المركب الإقليمي المعياري Normative Regional Security Complex:

والذي يقوم على وجود قوة أو قوتين أو قطبين أساسين أو أكثر داخل المنطقة، مثل كل من إيران والسعودية في منطقة الخليج، أو الهند والباكستان في منطقة جنوب آسيا.

### ثانيا- متغيرات نظرية الأمن المركب

تتضمن هذه النظرية مجموعة من وحدات التحليل لفهم وتفسير خصائص الأمن الإقليمي الجهوي في العلاقات الدولية المعاصرة.

### الصدقة والعداوة Amity/Enmity:

تعرف مجتمعات الأمن الإقليمية بأنماط من الصدقة والعداوة بين وحداتها، حيث تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن محددة في إطار العداوة / الصدقة التاريخية والتلاحم الجغرافي، الذي يخلف حالة الاعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون بشكل كبير بالعداوة أو الصدقة التاريخية، وكذا المنافسة الأمنية أو تعاون الأطراف الإقليمية.\*

### التخومية Adjacency:

المتغير المستقل الآخر الذي يؤثر في الديناميكيات الأمنية الإقليمية هو مبدأ التخومية الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات العابرة للحدود على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمانة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية و البيئية، في أجندة موسعة أو تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة المفهمة، فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة وان هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة الأمنية، المساعدات الذاتية، سباق التسلح) وبالتالي وجود مجموعة من الأطراف متقاربة

\* مثل العلاقات الهندية - الباكستانية في جنوب آسيا والعلاقة التركية - اليونانية في جنوب أوروبا، كما تُهمل نظرية الأمن المركب الإقليمي أيضا، نمط العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى كعلاقة الحضارة الغربية - الإسلامية، وأمريكا الشمالية - أمريكا الجنوبية.

جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أكثر من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا.<sup>(1)</sup>

### الاعتماد المتبادل الأمني:

يتأثر الاعتماد المتبادل لأمني بمبدأ التخومية والتقارب الجغرافي من جهة، وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية، على افتراض أن هذه الوحدات تمتلك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية والإقليمية، ولو أن في كثير من الأحيان تعمل القوى الكبرى على تخطي الحدود الإقليمية (الصين مثلا) من أجل زيادة نفوذها العالمي أو بسبب الحاجات المتزايدة التي لا تستوعبها المنطقة الإقليمية، لكن معظم أطراف مركب الأمن الإقليمي تبقى مقيدة بالحدود الإقليمية وترتبط بالجيران القريبين منها وتجد نفسها مغلقة بالتزامات وديناميكيات الأمن الإقليمي، بسبب محدودية قدراتها العسكرية والسياسية، وبالتالي سوف تعزز النظام الإقليمي بدل أن تتخطاه.<sup>(2)</sup>

### مبدأ القوة:

اعتمدت نظرية الأمن المركب على متغير القوة والذي يعد عاملا أساسيا في إنتاج التفاعلات الأمنية بشكل مكثف ومكرر وهو أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكية الأمنية الإقليمية، كما تظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف كلما زاد الصراع من أجل التفوق في حيازة القوة، ويمكن أن تصحب هذه المخاوف تهديدات عدم الاستقرار الإقليمي والتي تنحكم في المخرجات الأمنية للأمن المركب مثلما ما هو الحال في الخليج العربي سنة 2012 من خلال تنامي القوة الإيرانية الهجومية والتي تبعث الخوف في المنطقة العربية الخليجية من خلال التهديدات بأنها سوف تحاجم كل الدول الجوار إذا ما استخدمت أراضيها لتهديد أمنها القومي من قبل القوى العظمى، يبقى العامل المهم في تحديد المركب الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل، ويرى "بوزان" و"ويفر" بان المجتمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل، مشكلة بذلك سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية و المجاورة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، (الجزائر: دار الأمة، طبعة 1، 2019)، ص 355.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 356.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 357.

### المبحث الثاني: البناء المفاهيمي للتهديدات الأمنية

نظرا لارتباط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن الذي يصعب وضع مفهوم موحد له ويمكن الارتباط بين مفهومين في كون أن الشعور بالتهديد يؤدي لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، ونجد أن الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أن بروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى للتهديدات ذات أبعاد سياسية، بيئية، واقتصادية وهو ما سوف نطرق إليه من مختلف التعاريف.

### المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني

يعرف التهديد لغة على أنه: "من الفعل هدد، يهدد تهديدا وهو ناتج عن إلحاق الأذى والضرر" وحسب هذا التعريف يتعلق التهديد بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به<sup>1</sup>.

في حين يشير المعنى اللغوي للتهديد في اللغة الإنجليزية إلى "Threat"، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر "Menace"، وفي اللغة اللاتينية "Trudere"، يترادف معنى الدفع، وفقا لقاموس وبستر فالتهديد هو (تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة في الانتقام أو الترهيب)، وهو كذلك (دليل على الخطر وشيك أو الأذى أو الشر، كالتهديد بالحرب)، في السياسة أو الدراسات الأمنية "التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي، وبوصفه كمفهوم علمي، لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية<sup>(2)</sup> فبالنسبة لمصطلح التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض للمصالح والغايات القومية لمرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد<sup>3</sup>، ويتطلب ذلك اللجوء إلى الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع مثل الدفاع الجماعي، والأمن المشترك .. الخ، فتحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم الحقيقة أثناء التحولات الدولية

<sup>1</sup> عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، ع 06، (جويلية 2004)، ص 177.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 117

<sup>3</sup> - سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستويات وصيغة وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، (19/11/2019)، ص 9.

والإقليمية وانعكاسها على الصعيد الأمني فهذه التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن في ظل تلك التحولات في البيئة الأمنية.

### - مفاهيم مشابهة للتهديد الأمني

من المفاهيم قد تختلط في مفهومها مع التهديد لتعلقها - هي الأخرى - بمفهوم الأمن منها مفهوم الخطر التحدي.

عرف قاموس " Le petit robert " الخطر " Le risque " على انه كل مهدد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة صناعة مجتمع من المجتمعات. (1)

أما الخطر فهو المرحلة الأولى لإدراك التهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر تكون بصدد التحدث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم ويبقى الأمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه، كذلك من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بين التهديد والتحدي، هذه الأخيرة تعرف حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة بـ " مفهوم الأمن وصيغته وتهديداته " على أنها المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة و تحذ وتغوق من تقدمها و تشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها، ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها (2) وقد تبدأ المشكلات و الصعوبات أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوي التهديد، فالتحدي يدخل ضمن نطاق الأمن الناعم إما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب. ويكمن الفرق بين الاثنين كون التهديد يكون مباشرة باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، أما التحدي يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.

<sup>1</sup> - لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة ( جامعة: محمد لخضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 32.

### المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية

ويقصد بها كل أنواع التهديدات أو الإبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذا العسكرية، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات تتمثل في:

1 تهديد باستعمال القوة العسكرية

2 تهديد باستعمال النشاط الإجرامي

3 تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المرض المميت و المجاعة والتدهور البيئي التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي كنشاط إجرامي أو كفتنة بحد ذاتها، كما تختلف درجة التهديد وصوره ومن هنا يمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية: (1)

\*- التهديدات الأمنية التماثلية (التهديدات الفعلية) هو اسم يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيئي والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص، كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" و دولة "ب"، مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما، فالتهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود دولة أخرى وتحرك أسطولها وقيام طائراتها بعمليات استطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية التي من شأنها إيقاع الرعب لدى هذه الدولة، وتهديدها بشن الحرب عليها بغية حملها على الرضوخ إلى مطالبها.

\*- التهديدات الأمنية اللاتماثلية: إن توسيع مفهوم الأمن ما هو إلا نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية، تجاوزت التهديدات العسكرية، أي انتقال التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد غير تقليدي بعبارة أخرى تهديدات غير واضحة المعالم وهي لا تصدر من وحدات سياسية "الدول" بل هي تهديدات مجهولة المصدر تعرف هذه التهديدات بالتهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية أو الغير متكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي

<sup>1</sup> عكروم، المرجع السابق، ص 33.

يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وتميزت التهديدات اللاتماثلية بمجموعة من الخصائص تكمن في: (1)

- أنها من طبيعة عسكرية وشهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية.

- أنها تصدر عن فواعل غير دولية (غير حكومية) مما يصعب تحديد مصدرها.

- أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد)

- أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن يصبح تهديدا، فإن كان التهديد عادة معرفا و يلحق ضررا مباشرا، إما الخطر على خلافه "ضبابي" ملتبس غير قابل للقياس ومشكوك فيه.

4 التهديدات المحتملة: ونعني بها وجود أسباب فعلية يمكن أن تعرض سلامة الدولة للخطر، دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع

5 التهديدات الكامنة: وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

6 التهديدات المصورة: وهي التي لا تكون ظاهرة في المرحلة الآنية بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: عامل الحدود كتهديد للأمن

إن الإقليم يشكل الركيزة الأساسية في تشكيل كيان الدولة من خلال ما تم التعبير عنه وتجسيده بواسطة الحدود السياسية التي تمثل النقاط الفاصلة بين إقليم كل دولة، وعليه فإن من التحديات الراهنة التي تواجه قضية الأمن المعاصر هو ما تعلق بالنزاعات الحدودية بين الدول من اجل تحديد مجالها الجغرافي والسياسي والذي سيشكل محور

<sup>1</sup> عكروم، المرجع السابق، ص 34

<sup>2</sup> عكروم، المرجع السابق، ص 37.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة

السيادة الوطنية داخليا وخارجيا، أين باتت تشكل قضايا الحدود مسألة أمنية وإحدى التهديدات الخطيرة التي تواجه الأمن القومي للدولة، فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت الدول مقسمة إلى وحدات سياسية بحدود مصطنعة خاصة الدول العربية والتي رسمتها خطوط الدول الاستعمارية، مما جعل كل دولة تتمسك بحدودها، أين أصبح العالم العربي مفتت إلى كيانات سياسية مصطنعة<sup>(1)</sup> وبالتالي نجد أن الكثير من النزاعات والحروب الدولية والإقليمية عادة ما تندلع حول عدم الاتفاق على ترسيم الحدود الإقليمية وهذا ما نتج عنه قيام معظم الحروب في دول العالم الثالث خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات الاستعمارية والتي تركت حدود مستعمراتها دون تحديد واضح للمعالم وما يهمننا في هذا السياق هو التأكيد على مدى أهمية المجال الجغرافي كقوة من قوى الدولة والأهمية الإستراتيجية لبعض المناطق ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي وهو ما يظهر من خلال ما شهدته المنطقة العربية منذ القدم حروبا ونزاعات حول التوسع ومدى النفوذ بين الإمبراطوريات السابقة المتنافسة عليها مثل الفرس والروم أين اقترن تاريخ المنطقة بالأطماع السياسية والتوسعية حول الهلال الخصيب خاصة بعد نجاح قوات الإمبراطوريتين في تسخير هذه القبائل لخدمة أهداف وسياسات ومصالح كل منهما في سبيل السيطرة على المناطق ذات الأهمية الاقتصادية وذات الموارد الزراعية.<sup>(2)</sup>

كما يمكننا ذكر بعض النماذج من النزاعات الحدودية بين الدول العربية التي تسببت في توتر العلاقات وقطعها في كثير من الأحيان بسبب تلك الخلافات الحدودية

-النزاع المصري -السوداني 1957 ثم تكرر 1992

حرب الحدود بين المغرب والجزائر سنة 1963 وهي عبارة عن حرب محدودة.

النزاع الليبي الجزائري سنة 1967.

النزاع العراقي الكويتي 1967 ثم تكرر 1991.

النزاع السعودي القطري سنة 1992.

<sup>1</sup> هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 12/08/2009)، ص 39.

<sup>2</sup> عطاء الله فشار، امن الحدود في ظل العولمة، مجلة الحوار، ع 24، 12 أغسطس، 2016.

### المبحث الثالث: الأمن في التصور الجزائري

يعتبر الأمن الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله السياسة الخارجية، وهو الذي يحركها، فكل سياسة خارجية لأي دولة مهما كان نظامها هو تحقيق الأمن بمفهومه الواسع فهو جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التي تهدف إلى ضمان وجودها بالحفاظ على استقلالها وسيادتها عن مصالحها وهو ما عبر عنه الكاتب الأمريكي " براوستر دوني " Brewster C.Denny في كتابه " السياسة الخارجية الأمريكية أو إلزامية التناقص بأنه " (بالنسبة للمواطن البسيط كما بالنسبة للرئيس فالنظر إلى السياسة الخارجية ككل جزء لا يتجزأ، هو الخطوة الأولى نحو النجاح ) وبناءً عليه تدور أهداف السياسة الخارجية لأي دولة حول أمنها ودعمها بمختلف أبعادها وضمن حرية حركتها داخليا وخارجيا، والمتتبع للإحداث يلاحظ وان السياسة الخارجية الجزائرية لا تخلو من الإحداث الدولية التي ساهمت فيها سواء بعقد مؤتمرات أو الوساطة في حل العديد من النزاعات بين دول الجوار وكذا في الساحل الإفريقي.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: طبيعة السياسة الأمنية الجزائرية

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات المتداخلة، وكذلك مجموعة الأهداف المسطرة التي جعلتها تنتهج سياسة أمنية معينة وفقا للإرادة المطلقة للجزائر لمراقبة محيطها الجيواستراتيجي القريب والامتناع عن الدخول في فلك إحدى القوتين العظمتين، ولتحقيق تلك الأهداف يتطلب بالضرورة معرفة أهم مبادئ السياسة الخارجية التي تركز عليها.

### أولا: مبدأ حسن الجوار الايجابي

أولت الجزائر أهمية بالغة لهذه القاعدة خاصة بتصورها لعلاقتها مع محيطها الأمني والتي أعلن عنه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة يوم 20 ديسمبر من سنة 1980 الذي يعني مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية، وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود من خلال تطبيق مبدأ عدم الاعتداء أو تفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاء والأمن والسلم إذ لا بد من أن تعمل على إقامة التعاون المثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح<sup>2</sup>. إذ لا تجبذ الجزائر تطبيق مبدأ حسن الجوار بشكله السلي وفق

<sup>1</sup> إدريس، مرجع سابق، ص 209

<sup>2</sup> إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2003)، ص 9

التصور يمكن لأي دولة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة لها، لكن يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها وهذا ما تعتبره الجزائر خرقا لمقتضيات حسن الجوار المقررة في المواثيق الدولية والإقليمية.

### ثانيا : التعاون بين الدول المجاورة

ويعرف التعاون الأمني على انه قيام دولتين أو منطقتين أو أكثر بتقديم المساعدة لبعضهما البعض فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها وهذا يعني أن الإجراءات قد تكون اتفاقيات مكتوبة أو شفوية أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية لبلديهما والغاية من ذلك كله تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما ولتفعيل صورة حسن الجوار الايجابي يتم بعثه عن طريق التشاور قصد تدعيم علاقات الجوار وخاصة المجال الأمني على مستوى الحدود، ولأجل هذا سعت إلى الجزائر إلى إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع الدول في القارة الإفريقية والدول المغاربية، وبالتالي الاهتمام بمبدأ التعاون بين دول الجوار والذي من شأنه أن يعطي مضمونا ايجابيا للعلاقات الجزائرية ونذكر بعض الاتفاقيات التعاون في قضايا الأمن المشترك.<sup>1</sup>

- شهر مارس و أبريل من سنة 2012 وقعت مع الجزائر مع ليبيا اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك نظرا لما تعرض له البلدان من توغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين.

- في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة مثل الجانب الأمني المجال الرئيسي.

- وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقيات الشراكة بين الجزائر وتونس التي تم انعقادها في

2014/4/07 بالجزائر على جملة من الاتفاقيات في العديد من المجالات منها التعاون الأمني لمكافحة

الإرهاب، محاربة التهريب عبر الشريط الحدودي.

<sup>1</sup> إبراهيم سعادة:، المرجع السابق ، ص 10.

### ثالثا: مبدأ حل النزاع بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

من أهم المبادئ نجد مبدأ حل النزاعات سلميا والذي تنتهجه الجزائر في سياستها الخارجية إزاء أي صراع أو نزاع قائم بين دول الجوار وهو ليس بالمبدأ الحديث لكن تطبيقه هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره ، حيث يعتمد على ليونة المعاملات بين المتنازعين ومدى تقبلهم للحلول السلمية، و في إطار الدبلوماسية الجزائرية يمكن الاستشهاد بمثال عن تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية حيث أثير مشكل حدودي غداة الاستقلال واتفقت الحكومة المؤقتة في حينها ممثلة في فرحات عباس مع العاهل المغربي على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغربية، وبالرغم من المشاكل الحدودية القائمة توجهت الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية ولم تلجأ لاستعمال القوة مفضلة الحلول السلمية<sup>(1)</sup> أين تمسكت الجزائر بمبادئ ثابتة ودافعت من اجل القضايا العادلة في العالم دون أن تتخلى عن الدور الفعلي والعملي المتوقع منها في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية منها، لأنها تسعى إلى إرساء الأمن والاستقرار على أسس ديمقراطية في مناطق التوتر خاصة على المستوى الإقليمي في دول الجوار.

### رابعا: مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط الحدود وترسيمها ضمانا كبيرا لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة من حدوث أول مشكل بينها وبين المغرب أي بعد نيل الاستقلال ووفق اتفاقية إفيان 15/06/1969 واتفاقية تلمسان 27/05/1970 ثم معاهدة الرباط في 15/06/1972، ثم معالجة الحدود الجزائرية المغربية ثم التفتت إلى كل جيرانها من اجل ترسيم حدودها فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس في 06/01/1972، ومع دولة مالي في 08/05/1983، وكان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع دول الجوار من اجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ،لان ترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع

<sup>1</sup> العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، ( جامعة: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 97

حولها بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوى لاحترام وصيانة وقداسة الحدود وحمايتها من كل التهديدات اللاتماثلية والتي من شأنها زعزعة استقرار الجزائر.<sup>(1)</sup>

### خامسا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الجارة

نصت المادة ( 86 ) على تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تضمنتها موثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، كما أشارت المادة ( 93 ) إلى ذلك: " يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"<sup>(2)</sup>، يتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع الدول المجاورة وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من إن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة السياسية غير متجانسة ولهذا فان التقييد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل فيها، وهذا يؤسس لعلاقات حسن الجوار ويقلل من التهديدات الحدودية وفي حالة الإخلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس،<sup>(3)</sup> ومبدأ احترام سيادة الدولة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بما ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة لان عدم وجود هذه الضمانة يؤدي إلى بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث يقوم بحشد تعزيزات أمنية على مستوى الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى

<sup>1</sup> عبد الرؤوف بن الشهب، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار (جامعة صالح بوندير قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، 2018-2019) ص 126.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر الجزائر 1985، ص142.

<sup>3</sup> بلقاسم لحوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، غير منشورة ( جامعة: سعد دحلب البليدة، 2004 ) ص55.

الدولة المجاورة وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها دون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار. (1)

### المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية

تشكل العوامل الجغرافية والتاريخية عموما ملامح بنية الأمن القومي لأي بلد، فالجزائر بحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي بين جناحين الشرقي والغربي وموقعها وسط منطقتين بحرية من الشمال يمثلها البحر المتوسط وبرية تمثلها الصحراء الكبرى جنوبا، هذا الموقع يمثل نقطة إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية وبالتالي ركزت الجزائر اهتماماتها نحو التوجهات الإقليمية التالية.

### أولا- البعد المغربي :

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكيد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي (2) ومن جهة أخرى يظهر شعور قوى لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمطالبها، وعليه من خلال اتحاد المغرب العربي سعت الجزائر لبعثه من جديد بعد تجميده من قبل المغرب سنة 1999، وهذا راجع إلى الموقف الجزائري الثابت من القضية الصحراوية، واستمرار العلاقات الجزائرية المغربية في التوتر رغم المساعي لتحسينها سنة 1999 بفتح الحدود والذي لم يدم طويلا حيث انه في يوم 21 أوت من نفس السنة وقعت مجزرة في الجزائر راح ضحيتها حوالي 26 مدنيا على يد جماعات إرهابية وحسب المنظور الجزائري الأممي فان قواعد الخلفية متواجدة بالمغرب، في حين العلاقات الثنائية مع تونس مستقرة جدا (3) وهذا تكريس إلى يومنا في طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين والتنسيق الثنائي في مختلف المجالات، وبرز دليل على ذلك مشاركة القوات العسكرية الجزائرية للقوات العسكرية التونسية بالقيام بعمليات

<sup>1</sup> محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة: الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1990)، ص 175.

<sup>2</sup> الحسن بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، (باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1997)، ص103.

<sup>3</sup> عبد الواحد ناظم الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، (عمان، المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2001) ص 116.

في جبل الشعانبي اثر مقتل ثمانية عسكريين تونسيين وجاء هذا القرار الذي اتخذ من طرف القيادات العسكرية في تونس والجزائر يقضي لأول مرة بقيام الجيشين بعمليات مشتركة للحدود الفاصلة بين البلدين عبر إقليم ولاية تبسة والوادي بالنسبة للجزائر والقصرين ومناطق جنوب تونس بالنسبة للأراضي التونسية، كذلك تكريس التعاون الثنائي للدور الجزائري حيث لطالما أكدت عليه الجزائر والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاء مع تونس في 19 مارس 1983 كاستراتيجية أمنية للعمل المغاربي أين فتح الباب لإبرام الاتفاقيات مع موريتانيا وليبيا حيث حصر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة هذه الإستراتيجية في قوله: " هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الإخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية. (1)

### ثانيا- البعد الإفريقي:

إن إدراك صناع القرار بالأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية لتوجهات الجزائر الإقليمية يظهر من خلال نسبة الوفود المتجهة نحو الدول الإفريقية والمقدرة حوياً 80 بالمائة في السنوات الأخيرة، أين تم استحداث وزارة الشؤون الإفريقية، وكذلك المساهمة في إنشاء ما يعرف بالمركز الإفريقي للدراسات والبحوث لمكافحة الإرهاب مقرها الجزائر، والتقارب الجزائري مع جنوب إفريقيا في إطار شراكة جديدة من اجل التنمية الإفريقية وهذا على الرغم من مختلف الامتيازات التي تتمتع بها الجزائر في القارة الإفريقية خاصة موقعها الاستراتيجي والجغرافي إلا أنها عاجزة عن تحقيق جل أهدافها في القارة من خلال محاولة النهوض بها في مختلف المجالات منها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ويبقى أهم ماحققته الجزائر هو تأكيد لمبادئها في السياسة الخارجية. (2)

### ثالث- البعد العربي:

ركزت الجزائر في سياستها الخارجية بالتوجه نحو دول الخليج العربي التي تربط الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة علاقات شخصية متميزة حيث رأى أن الأزمة الداخلية لا يمكن احتواؤها إلا من خلال العمل الدبلوماسي

<sup>1</sup> عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة العربي القطرية، الجزائر 13 افريل 2008.

<sup>2</sup> براج حمزة، الإستراتيجية الامنية لمواجهة التهديدات الأمنية، اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 6، (2017/04/22)

مع التركيز على دول المملكة العربية السعودية وهذا لارتباط الجماعات الإسلامية المسلحة بها منذ حرب " فيالق أفغان العرب " والذين تشتتوا وتفرقوا فيما بعد على عدد من الدول العربية منها الجزائر.<sup>(1)</sup>

مع الإشارة إلى مختلف التطورات في العلاقات الثنائية للجزائر مع الدول العربية مثل الأردن، وقطر، الإمارات المتحدة، وهذا راجع إلى متانة وصلابة العلاقات مع هذه الدول، أما بالنسبة لفلسطين فالسياسة الخارجية لازالت مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويبرز ذلك من خلال المحافل الدولية، لكن ما يجب معرفته هو أن القضية الفلسطينية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت عليه سابقا وأقتصر الأمر على الدعم المادي السنوي أي تخصيص قيمة مالية موجهة إلى الدولة الفلسطينية.

### المطلب الثالث: مميزات المنظور الجزائري للأمن

إن أهم المميزات التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي يتخذها المنظور الأمني بمثابة منهج له، قد اتسمت بالعديد من المميزات في مسارها سواء كانت موروثية عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال ومن بين هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية ( القائد) ثم يليها الطابع الازموي في السياسة الخارجية وكذا الحياد في مواقفها اتجاه الأزمات مما أعطها الثقة الكاملة بين الأطراف المتنازعة مثل إثيوبيا واريتريا، إيران والعراق وهو ما ينطبق على دول الساحل الإفريقي ودول المغرب العربي إذ تسعى الجزائر دائما إلى اتخاذ مثل هذه السمات في القضايا المتعلقة بالساحل الصحراوي وبالتالي لا بد من إبرازها على النحو التالي:

### أولا العوامل الشخصية:

اتسمت السياسة الخارجية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما ويرجع هذا لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث برزت سيطرت المؤسسة الرئاسية على هذا الجانب من ناحية التخطيط والتنفيذ ويعود ذلك إلى منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، ففي دستور 1963 في مادته 58 نجد أن الرئيس قد منح حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها مع التنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية واستمر على هذا المنوال دستور 1976 والذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمم، إما دستور

<sup>1</sup> محمد جعوب، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية، صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999 - 2006، مذكرة ماجستير، ( جامعة: الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2011) ص 115.



1989 فنصت المادة 74 منه على أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية ويوجهها وبذلك فهو من يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 في المادة 77 والتي أكدت على السيطرة الفعلية في صناعة القرار في السياسة الخارجية للجزائر وباعتبار المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية الدبلوماسية إلا في ما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري<sup>(1)</sup>، ونستخلص من كل هذا أن سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار تعني سيطرة العوامل الشخصية، وهذا ما يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية على تعظيم دوره فيها و يجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل من درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار والذي يجعل سلوكها يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى وكل هذا ينطبق على المنظور الأمني المستمد من السياسة الخارجية للبلاد.

### ثانيا الطابع الازموي

تتميز السياسة الخارجية بالنشاط في ظل الأزمات بينما يصيبها الركود والجمود في حالة استقرار البلاد، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر إبان الاستعمار ومن ثم اندلعت الثورة التحريرية التي جاء في إعقابها نشاط قوى للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي عانى منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب يونيو 1965 وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الوضع، كون الرئيس احمد بن بله كان يمثل عند الكثير من المجتمعات رمز النجاح ورواج الثورة التحريرية، والتي كانت تمثل صحوة ثورية لدول الحوار، لذلك نجد أن العديد من الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بتجاهل وتريث، ومن هنا كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل قوى من اجل استعادة الشرعية من جديد ومع تنفيذ سياسة التأميم تكون قد دخلت في أزمة حادة مع المغرب أين وظفت كل طاقتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها وبفضل المؤتمرات الدولية التي عقدتها على أرضها مثل مجموعة 77 عضو عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على المستوى العالم الثالث، وكسبت بذلك سمعة أدبية طيبة واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار واحترام من قبل الأعداء، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد ارجع الجزائر إلى نقطة البداية، وعادت من جديد في عزلة أين تم استغلال الأزمة محاصرة الجزائر،

<sup>1</sup> محمد الطاهر عديله، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية مذكرة ماجستير ( جامعة: قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005)، ص 82.

حتى أن مساعد الرئيس ذكر ذات مرة على شاشة التلفزيون الجزائري انه لم يرى الرئيس الراحل هواري بومدين إطلاقاً في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر الوحدة الإفريقية بالخرطوم سنة 1977م بسبب قضية الصحراء الغربية لتعود الجزائر إلى نشاطها من جديد من اجل كسب الدعم للقضية الصحراوية في تقرير مصيرها وعزل المغرب عن العنف الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول مثل تونس، وموريتانيا، مصر، والنيجر والتي لعبت دوراً هاماً في انضمامهته الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982م وانسحاب المغرب منها متحججة على ذلك لتواصل الجزائر فرض العزلة الإفريقية عليه.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

ورثت الجزائر في نشاطها الخارجي طابع الحياد والذي اتسمت به العلاقات الخارجية على الرغم من حداثة الاستقلال السياسي للجمهورية الجزائرية سنة 1962 وبالتالي حداثة تجربتها الدبلوماسية، إلا إنها تمكنت خلال هذه الفترة المحدودة من إيجاد مركز حيوي ومكانة مؤثرة سياسياً ودبلوماسياً، وهذا التأثير لا يقتصر على المحيط العربي والإقليمي فحسب، إنما يمتد إلى المحيط الدولي، حيث أصبح للدبلوماسية الجزائرية دوراً رائداً في حل الأزمات الدولية فضلاً عن تبنيتها للقضايا التي تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين، الذي شدد ميثاق الأمم المتحدة على تبنيتها كهدف جوهري<sup>(2)</sup>.

تعد سياسة الحياد الجزائرية من الخيارات التي يندر تبنيتها من قبل الدولة في علاقاتها الدبلوماسية، ذلك أن هذا النموذج من السياسات بما يفرضه من توفير بيئة سياسية داخلية وخارجية مناسبة لا يتلاءم إلا مع بعض الدول التي يتيح لها مركزها الجيوسياسي وموقعها الإقليمي فضلاً عن قيادتها السياسية التزام الحياد حيال النزاعات الإقليمية والصراعات الدولية وعدم الانحياز لأحد أطراف النزاع الدولية وظهر هذا في النزاع الإيراني -العراقي، وحالة عدم الانحياز هذه أكسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي الذي تمثل الدول أهم وحداته سواء كانت هذه الدول طرف في النزاع أم لم تكن طرفاً فيه<sup>(3)</sup>، وقد اتسم هذا الحياد بالاجابية ويعني عدم تأييد طرف على حساب طرف آخر لكن

<sup>1</sup> محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي الإثيوبية -الاريتيرية (بيروت، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004) ص ص 31 -39

<sup>2</sup> فلاح مبارك بردان، الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون. المجتمع والسلطة، ع 06، (2017)، ص 6.

<sup>3</sup> عديلة، مرجع سابق، ص 67.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة

---

في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعوب في التصرف بشرواتها الوطنية، ومحاربة الأتحاف العسكرية ، وهذا ما إنعكس على السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعا مؤثرا وحضيت بثقة واحترام جميع الأطراف .

### خلاصة الفصل الأول

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين الذين لم يتفقوا على تعريف جامع وشامل له إلى يومنا هذا ، ولكن بالرغم من ذلك يمكن قياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته ومؤشراته، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثرة بالبيئة الأمنية الدولية، وقد واکب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن الإقليمي والإلمام به مثل ماجاء به باري بوزان وزميله ويدل ويفر من خلال نظرية الأمن المركب التي تطرقنا إليها بإسهاب حيث انصب اهتمامه حول قضية الأمن الإقليمي والذي طرحه في كتابه بعنوان الشعب، الدولة والخوف وقد كان من بوادر التحول في جوهر المفاهيم التقليدية في قضية الأمن ، إذ انتقل من تحليله من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي دون التنصل من المفهوم الواقعي ، الذي يؤكد على أن الدولة طرفا أساسيا وأحاديا في العلاقات، ونظرا لارتباط الأمن الإقليمي بموضوع التهديدات الأمنية ، في كون أن الشعور بالتهديد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، نجد أن الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقه العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي أن لم نقل الوحيد لحالة الأمن الإقليمي، لكن مع التطور و بروز دراسات أمنية حديثة توسع مفهوم التهديدات ليشمل مصادر أخرى للتهديدات ذات أبعاد سياسية واقتصادية .

ويعد الأمن الإقليمي الموضوع الرئيسي التي تدور حوله السياسة الخارجية الجزائرية وهذا من اجل تحقيق أمنها بمفهومه الواسع ودعمها لمختلف الأبعاد وضمن حرية حركتها داخليا وخارجيا، والمتتبع للأحداث يلاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية لا تخلو من الأحداث الدولية التي ساهمت فيها سواء بعقد العديد من المؤتمرات أو الوساطة في حل النزاعات، وهذا من خلال المبادئ التي تركز عليها ويتخذها المنظور الأمني كمنهاج له في تحقيق الأمن الإقليمي للمنطقة .

## الفصل الثاني

إشكالية أمن الحدود الجزائرية  
في ظل تنامي الأخطار الخارجية  
من منظور الأمن المركب

تعتبر التحولات والفوضى التي تعيشها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي مركزية للأمن القومي الجزائري، أين أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى التهديدات النظامية والغير نظامية من دول الجوار أو دول أخرى في الوقت الذي أصبحت المنطقتين السالفتي الذكر من أكبر بؤر التوتر في العالم بعد أحدث 2011 (الربيع العربي) وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه الأخطار العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

## المبحث الأول: التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية

تتقاسم الجزائر حدودها البرية مع سبعة دول وهي كالاتي، من الناحية الشرقية تونس بطول حدود 965 كلم وليبيا بطول حدود يبلغ حوالي نحو 989 كم، كما تحدها النيجر من الاتجاه الجنوبي الشرقي بطول حدود 951 كلم وتحدها موريتانيا من الغرب بطول حدود 460 كلم، ومالي من الاتجاه الجنوبي الغربي بطول حدود 1359 كلم، كما تحدها الصحراء الغربية والمغرب من الجهة الشمال الغربي حيث يبلغ طول الحدود مع المغرب نحو 1900 كلم أما الصحراء الغربية فتتمتد على طول 41 كلم على الحدود الجزائرية، الأمر الذي جعلها فريسة من مسرح الأحداث السياسية والأمنية بالمنطقة مما يجعلها في مواجهة تحديات متعددة ومتنوعة من مختلف الجهات، ومن هنا سوف نخوض بالتفصيل من خلال هذا المبحث إلى أبرز التحولات السياسية في دول الجوار ومدى تأثيرها على لأمن القومي الجزائري<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: أهم التحولات السياسية لدول جوار الجزائر:

تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى إرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائر أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجيناً أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية.

### أولاً- التحولات السياسية في دولة مالي:

تعد دولة مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الإفريقي والأكثر عرضة لعدم الاستقرار، كونها تعاني من خلل وظيفي شديد في مؤسسات الدولة، وهشاشة أمنية وعسكرية بشكل كبير ويمكن اعتبار الأسباب والعوامل الرئيسية في اندلاع الأزمة في شمال مالي، وتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية إلى حد يمثل خطورة وتهديد للدولة وكافة الإقليم إلى ما يلي:<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> فداء أبو الحسن، "دولة الجزائر". <https://mawdoo3.com>، تاريخ التصفح (2020/06/25)

<sup>2</sup> بدر حسين الشافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لازمة شمال مالي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (ع191)، (2013)، ص 121 .

- إهمال المناطق النائية خاصة إقليم ازواد في شمال مالي حيث يتهم الطوارق الحكومة بالإهمال والتهميش الاقتصادي المعتمد للشمال الطارقي وكما يتهمون المسؤولين باختلاس أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة

- هشاشة الدولة والتركيبية السياسية وكذا الفراغ السياسي وضعف الحكومة في الدولة المالية

- سعي الطوارق للانفصال حيث أن الاستعمار الفرنسي عمل على رسم خريطة سياسية للمنطقة وفقا لمصالحه الإستراتيجية فيها ولم يراع في ذلك الحدود الاجتماعية والاثنية والعرقية، وهو ما عمل على تلغيم المنطقة وإبقائها على فوهة بركان قابلة للاشتعال في أي لحظة، وهو ما كان مع الطوارق الذين عملوا منذ استقلال مالي مع فرنسا للحصول على استقلالهم، أو حكم ذاتي لهم وقاموا بعدة حركات تمرد وعمل مسلح ضد الحكومة المركزية .

- ضغط المعارضة على النظام التسلطي على تبني نظام التعددية الحزبية الديمقراطية ومشاركة الفئات الاجتماعية بما في ذلك شمال مالي في عملية صنع القرار، وفي مطلع التسعينات ومع ظهور التمرد في مالي في الأشهر الأولى و نظرا للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه النظام سرعان ما تطور النزاع ، حتى تدخلت بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال، والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل اتفاق تمناست بالجزائري بين المتمردين وحكومة موسى تراوي في جافني 1991.

-الأزمة الأمنية والسياسية السائدة في ليبيا منذ الإطاحة بنظام لقتادي سنة 2011 العامل السياسي والذي عجل بقيام التمرد في شمال مالي فقد عاد مئات الطوارق الذين قاتلوا إلى جانب لقتادي ضد الثوار، وقد أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى الديار بشمال مالي أين بدأ العمل المسلح ضد الجيش المالي بداية سنة 2012.

### ثانيا: الربيع العربي في ليبيا

لقد شهد الشمال الإفريقي العديد من الثورات والاحتجاجات في مطلع العام 2011، والتي بدأت في تونس ثم مصر، وانتشرت في بعض الدول العربية وقد انعكست عليها أين اكتشف شعوبها أن الثورة والاحتجاج على أنظمة الحكم القائمة، هو السبيل الوحيد للوصول إلى الحرية والديمقراطية، وهي تعبير عن إرادة الشعب والتي تم تجاهلها العديد من السنوات .

- تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية إلى ذلك التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، ففي السابع عشر من شهر فيفري 2011 انطلقت حركة التغيير في ليبيا معلنة خروجها على النظام الحاكم الذي كان من أكثر



الأنظمة العسكرية احتكارا للسلطة وأكثر ديكتاتورية وتشددا إمام أي فئة معارضة أو مخالفة للزعيم الواحد معمر لقذافي، فقامت تلك الاحتجاجات مطالبة بإسقاطه، اين تدخل الجيش الليبي بقوة ونشبت الحروب المناطقية بين المؤيدين لنظام ألقذافي والمعارضين له، حيث كان للطبيعة القبلية في بعض المدن دور مهم استند عليه ألقذافي في إطالة مرحلة الصراع ضد معارضيه الثوار إلى غاية تدخل المجتمع الدولي وإطراف خارجية، أدت إلى إنهاء النظام الحاكم وقتل الرئيس معمر ألقذافي، وأعلنت معه حقبة جديدة لليبيا .<sup>(1)</sup>

في بداية الأمر ظن الليبيون وكذا المجتمع الدولي أن الأزمة الليبية باتجاه انفراج شيئا فشيئا إلا أن الواقع الذي تعيشه يؤكد أن إسقاط النظام الحاكم كان طليعة الأزمة لا نهايتها، فما أن تمت الإطاحة بهذا النظام حتى اندلعت الصراعات الداخلية ، وانقسم قادة التغيير إلى فصائل وأحزاب وتيارات ، بعضها سياسي والأخر عسكري مسلح وانطلقت شرارة الحروب الأهلية في ليبيا إلى صراع الأراضي والنفوذ السياسي ، لتعلن ميلاد أزمة طويلة الأمد لازالت مستمرة.

ومع تفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع والسياسة والاقتصاد لم يقف تأثيره عند الحدود الليبية فقط بل امتد ليصل دول الجوار وعلى الأخص الأراضي التونسية و الجزائرية ثم مصر وذلك لانشغالهم في علاج أوضاعهم وإصلاحها بعد الثورات، مما جعل مستوى التحصينات لديهم من تداعيات الأزمة الليبية يتفاقم فالعلاقة بين ليبيا وتونس وكذلك ليبيا ومصر علاقة تاريخية عميقة سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا .

فدول الجوار الإقليمية والتي لها مصالح ذات حجم جوهري في ليبيا كالجائر ومصر وتونس وغيرها، لا يتم تحقيق مصالحها الإستراتيجية إذا لم يتحقق الاستقرار الأمني، ومع استمرار الأزمة الليبية وعدم الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول والأوحد ، ومع تنازع المبادرات التي تبوء بالفشل أصبح الملف الليبي في وضع مبهم وغير واضح الملامح .<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> على محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الأزمة دول الجوار، مذكرة ماجستير (جامعة: الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية ، اوت 2018)، ص 13، ص 14.

<sup>2</sup> على محمد، المرجع السابق، ص 15.

### ثالث: الربيع العربي في تونس

إن غياب العدالة الاجتماعية التي تمثلها سياسة سوء التوزيع لموارد البلد، ينشأ عنها فساد عام في كل أجهزة الدولة فيصاب الشعب باليأس والإحباط والمهانة والذل فتتولد عند الناس مشاعر الاستخفاف بكل شيء واحتقار كل شيء والتدمير بالحكومة وحواشي النظام وبالتالي تصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم هشة إلى التعبير عنها بمشاهد دراماتيكية تصل إلى درجة الحرق بالنار، فلقد تحركت احتجاجات في نطاقها الاجتماعي الواسع بتونس واستخدمت القوى المتحركة وسائل ذاتية لتفرض واقعا جديدا لحياة جديدة ينهي بها الغاضبون عهود الصبر والتحمل، ولعل التاريخ يبين أن اغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز، فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بمطالب اجتماعية ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغيير راديكالي للنظام، اقتلاع حزب له أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد، فانتشارها السريع الذي فاجأ الجميع تقريبا كان راجعا في جزء منه إلى نفوذ انتشار قناة الجزيرة القطرية، التي أصبحت صوتا لمن لا صوت لهم، إلا أنها تعرضت لانتقادات في مصداقيتها، لكن لا يمكن إنكار دورها في نقل الأحداث بطريقة احترافية، أين تبلور في صلب الاحتجاجات والحراك الاجتماعي الذي انطلق في شهر ديسمبر 2010 مطلب ديمقراطية الحياة السياسية في البلاد، وانهيار سلطة الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011.

ثم يأتي مشهد ما بعد الثورة، أكثر تعقيدا، وأكثر تشاؤما، لا في تونس وحدها، وإنما في بقية بلدان الربيع العربي فالاستحقاقات السياسية، أنتجت حضورا قويا لقوى الإسلام السياسي، خاصة في تونس ومصر، وهو أمر متوقع، فالمواطن العادي (الناخب)، أراد أن يختبر نموذجا جديدا في الحكم، وقد وجد النموذج الإسلامي أمامه، يبشر بالعدل والمساواة والنهضة، فلم يتردد في منحه الثقة على أمل أن تحقق له قوى الإسلام السياسي، ما عجزت القوى الليبرالية أو الاشتراكية عن تحقيقه، غير أن الأمل خالف الواقع، بوتيرة واحدة تقريبا، فقد جرى تعويق عملية التحول الديمقراطي، بعد أن أصرت قوى الإسلام السياسي - تحت الاختبار - أن تتعامل مع التنوع والاختلاف بين القوى الثورية، بوصفه خلافا بين أنصار الدين وأعدائه، ونفثت ربح الكراهية بين القوى بسبب هذا النهج، فالاختلاف السياسي، يتحول إلى خلاف عقائدي، ثم إلى معركة بين الحق والباطل، بين أتباع الشيطان، وأولياء الله<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> احمد موسى بدوي، التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 55، (10 سبتمبر 2014).

تدخل تونس مرحلة حرجة في الحرب على الإرهاب، وهو ما يغذي المخاوف لدى أوساط واسعة من المجتمع السياسي والمدني، ويمكن اعتبار العملية الإرهابية التي استهدفت متحف باردو في العاصمة تونس، مخلقة عشرون قتيلا معظمهم من السواح الأجانب تصعيدا خطيرا وفق كل المعايير، كما أنها المرة الأولى منذ اندلاع الثورة التي تضرب فيها الجماعات المتطرفة قلب العاصمة بعد ما اقتصرت العمليات السابقة على المناطق الحدودية مستهدفة قوات الأمن والجيش، ولا تكمن خطورة هذا التصعيد فقط تداعياته على قطاع السياحة وعلى القطاع الاقتصادي الهش أصلا، والذي يعاني من حالة عدم الاستقرار منذ سقوط بن علي، بل أيضا في الدلالات المهمة التي يحملها حول العضلات الأمنية، التي يواجهها النظام السياسي الجديد وقدرته على التعامل مع الحركات المتطرفة، ووفق بيانات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية التونسية ذهب على الأقل 2600 مواطن تونسي حتى الآن "للجهاد" في سوريا أو العراق، ويفترض أن 80% من هؤلاء قد انضموا إلى داعش<sup>(1)</sup>، ومع أنه لم يُلاحظ حتى الآن وجود تيار كبير من العائدين، لكن لا يمكن توقع الخير لأمن تونس القومي في عودة جهاديين خيروا الحرب وصاروا أكثر تطرفاً، وعلاوة على ذلك لا تزال تونس تتعرض لأعباء كبيرة بسبب تدفق اللاجئين من ليبيا ومالي ومن سوريا أيضاً، كما أن تدفق الأسلحة من ليبيا ومالي يزيد الضغط على احتكار الدولة للسلطة في المناطق الحدودية، مما يهدد امن واستقرار الدول المجاورة .

### المطلب الثاني: تأثير أزمات دول الجوار على الأمن القومي الجزائري

إن التحولات الراهنة التي شهدتها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي صاحبهما تنامي تهديدات ذات طبيعة معقدة، ومتشابكة فيما بينها في إطار عبر وطني أفرزت مضاعفات خطيرة على الأمن القومي الجزائري في مجاله البري بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول بين دول المغرب العربي من جهة والساحل الإفريقي من جهة أخرى، جعلها تتأثر بمخرجات جوارها الإقليمي .

<sup>1</sup> على محمد، مرجع سابق، ص 16

وكما نعلم جيدا أن الجهاز الأمني للدولة الشقيقة التونسية ضعيف مما يسبب العديد من المخاطر الناجمة عنه، فقد باتت حركة كثيفة جدا للتهريب بكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس<sup>(1)</sup>

أين لا يجد الشباب أي سبيل آخر للشغل من أجل تحصيل رزقه سوى التورط في التهريب عبر الحدود، وخير دليل مدينة تبسة الحدودية التي تشهد نسبة بطالة عالية في أوساط الشباب ما يدفعهم للتفكير في الريح السريع من خلال اللجوء إلى التهريب بكل أنواعه، فهذه الظاهرة تعد من أكبر التحديات التي تواجه مصالح الأمن الجزائرية، خاصة مع ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية أحيانا، ولما لهذه الظاهرة من أضرار مدمرة للاقتصاد الوطني، حيث يلجأ المهربون إلى تهريب الوقود بشكل خاص إلى تونس رغم مالي لهذه المادة من أهمية حيوية لبلادنا والسبب في ذلك بسيط كون مادة الوقود في الجزائر مدعمة بشكل كبير، عكس ما خلفته الأزمة في تونس من ندرة في هذه المادة<sup>(2)</sup>، كما يلاحظ أيضا تزايد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية، فمن بين منفعدي الاعتداء الإرهابي بعين ام بخاس جنوب الجزائر كان من بينهم 11 امرأة تونسية، كذلك نجد من بين الجماعات المسيطرة في شمال مالي أيضا من الدولة التونسية، والذين استغلوا النزاع في ليبيا من خلال نهب أكبر قدر من الأسلحة من مخازن السلاح الليبي، حيث أصبحت المنطقة الحدودية مع ليبيا تشكل أكبر خطرا على الأمن القومي الجزائري من خلال فتح المجال أمام المنظمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش، وغيرها، فكل المؤشرات الحالية على ارض ليبيا تنبؤ لتداعيات احظر على الأمن الإقليمي الجزائري في ظل وصول تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي لليبيا وارتكازه عليها كنقطة انطلاق لتوسيع خلافة لباقي دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، خاصة لمواثمة الواقع الليبي وتوافره على كل المتغيرات المشجعة والحاضنة للفكر الجهادي وهو ما يبرز حجم خطر هذا التنظيم على الأمن القومي الجزائري<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، مجلة المركز الديمقراطي العربي، ع 65، (20 يوليو 2014).

<sup>2</sup> سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، ( جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص 68.

<sup>3</sup> اوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير ( جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص ص 199-200.

أما بالنسبة للتهديدات الآمن الإنساني والمتمثلة في مخاطر الهجرة غير الشرعية والتي تشهدها ليبيا إلى داخلها من طرف الأفارقة نتيجة هشاشة امن حدودها كما تصدرها إلى دول الجوار خاصة الجزائر وهو ما جعلها تدق ناقوس الخطر من هذه الظاهرة التي تتداعى سلبا على أوضاعها الاقتصادية وحتى الإنسانية كذلك اضطرار العمالة إلى العودة إلى أرض الوطن وهو ما يرفع من نسبة البطالة وعدم الاستقرار في الأقتصاد، ومع زيادة في الإنفاق بالنسبة للجانب العسكري لتأمين الشريط الحدودي على حساب الجانب الاجتماعي .

## المبحث الثاني: الفواعل المهددة للأمن القومي الجزائري

صارت الأخطار اللاتماثلية ذات أثر مباشر على الدول دون تمييز وهي هاجس أممي يؤرق صناع القرار في أي دولة ومن بين هذه التهديدات نجد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أشكالها، والتي هي من أبرز الفواعل عبر الوطنية والمهددة للأمن القومي لأي دولة بما فيها الجزائر موضوع الدراسة، بل لأمن العالم أجمع لما ينجر عنها من تداعيات خطيرة على أمن الدول، إذ يمكن حصر أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في هاته النقاط:

### المطلب الأول: أشكال التهديدات للأمن القومي الجزائري

#### أولاً- التهديدات الاقتصادية:

إن عدم التنوع في مصادر الطاقة ما يشكل خطراً على الاقتصاد الجزائري ولعل مشاهدته الجزائر في المرحلة الأخيرة من انخفاض مفاجئ لأسعار البترول خير دليل على ذلك إذ أدى إلى وقوع الجزائر في حالة من التخوف الكبير من حدوث أزمة على مختلف الأصعدة، وكان قرار الحكومة آنذاك بالتنقيب عن الغاز الصخري كبديل، مصاحباً بحركات احتجاجية من قبل أبناء الصحراء، والجنوب الكبير الراضين لهذا القرار نظراً لما يخلفه وكذا تداعياته على البيئة والمناخ<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً- التهديدات العسكرية:

في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر في التسعينات واستفحال ظاهرة الإرهاب آنذاك، وبعد إلغاء الدورة الثانية للانتخابات من سنة 1991، حيث أصبحت الظاهرة الإرهابية في الجزائر من الهواجس الأمنية التي تشغل الجزائر بين العامة وصانع القرار خاصة وهو ما سيتم التطرق له لاحقاً .

#### ثالثاً- التهديدات البيئية:

لقد تعاضمت القضايا البيئية، لاسيما الإحتباس الحراري، التغيير المناخي، ظاهرة التصحر، والجفاف، تلوث الهواء ومياه العذبة، إضافة النفايات الصناعية المشعة والاستهلاك المفرط للطاقة غير المتجدد، وانطلاقاً من الواقع

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، الأمن المتوسطي الجزائري: الجزائر - أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 48.

الأمني البيئي وعجز الدولة منفردة على مواجهة هذه التهديدات الجديدة التي تتطلب مسؤولية كل دول الحوار ، فيبرز مفهوم جديد للتصدي لها وهو الإدارة الجماعية العالمية وهي كناية عن التعاون الدولي لحل المسائل التي تخص هذا المجال.

#### رابعاً- التهديدات الاجتماعية:

تعد تركيبة المجتمع الجزائري من أعقد التركيبات نظرا للتنوع اللغوي والتمايز المذهبي، بل وحتى الثقافي والتي تعتبر من أهم خصائص البنية الاجتماعية الجزائرية، ونجد من بين هذه الفئات الامازيغ، الطوارق، بني ميزاب وقد تعد عامل مساعد على التجانس المجتمعي أو مهددة له، فيظل محاولة الدولة تمهين هذه الأقليات ودمجها مع الأغلبية وعدم احترام خصوصياتها، ما يدفع إلى عدم الاستقرار ولعل ما شهدته ولاية غرداية في السنوات الأخيرة من أحداث عنف يفسر مدى خطورة ذلك على المجتمع وأمنه<sup>(1)</sup>.

هذا في ما يخص التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد والتي كان لابد من الإشارة إليها سوف نتناول التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري وخاصة تلك الناجمة عن تأزم الأوضاع الأمنية في دول الحوار، وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي مؤخرا من موجات العنف وعدم الاستقرار في الأنظمة السياسية والمتمثلة أساسا في النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية .

#### المطلب الثاني: الإرهاب في الساحل الإفريقي

يعد مصطلح الإرهاب « Terrorism » من أكثر المصطلحات صعوبة إذ لا يوجد إجماع حول مفهوم جامع للإرهاب شأنه في ذلك شأن العديد من الظواهر التي تتسم بالتعقيد والغموض، وعموما فالإرهاب ظاهرة قديمة ذات طابع متجدد، وتعني كل الأفعال الإجرامية العنيفة والتي مفادها بث الرعب والخوف وترويع الأفراد مستهدفة بذلك كيان الدولة قصد تحقيق مآربهم وغاياتهم السياسية، وغالبا ما تكون بدوافع غياب العدالة والتهميش وقبل الخوض فيه سنتطرق إليه بداية من المنظور الجزائري ، وفقا للمنظور الرسمي الجزائري فان الإرهاب يرتبط بالتخريب انطلاقا من الأحداث التي شهدتها في تاريخها والأزمة الأمنية التي كادت أن تعصف بكيانها، ولذا قدمت تعريف للإرهاب معتبرة إياه : "أي جريمة أو الشروع في ارتكابها تنفيذا لغرض إرهابي في أية دولة بحق ممتلكاتها، وكذلك

<sup>1</sup> صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية تهديدات العولمة، مجلة الفكر، (ع 5)، (دون سنة النشر )، ص 290.

التحريض على الجرائم الإرهابية والإشادة بها ونشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات بهدف ارتكاب تلك الجرائم"<sup>(1)</sup>

حيث ورد في المادة 78 مكرر من قانون العقوبات لسنة 1995م تعريفات للإرهاب بأنه:

"يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبا (...). كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها (...). عن طريق أي عمل غرضه نشر الخوف في السكان والأمن والاعتداء عليهم وتعريضهم للخطر"<sup>(2)</sup>.

لقد شهدت الجزائر ظاهرة الإرهاب خلال تاريخها وهي ما يطلق عليه الجزائريون "العشرية السوداء" نظرا للمعاناة التي طالت الأفراد واستهدفت استقرار كيان الدولة الجزائرية أين إستفحلت هذه الظاهرة في الجزائر وامتدت عبر كامل التراب الوطني إلا أن الجزائر حاولت بكل وسائلها السياسية والعسكرية والاقتصادية تطويق واحتواء هذه الظاهرة والقضاء عليها داخليا، ومع ذلك لازال التهديد الإرهابي من أهم الشواغل الأمنية التي تهدد السلامة والأمن القومي في دول الجوار في ظل إنفلات وتآزم الأوضاع وخاصة في دول الساحل الأفريقي وحالة الفوضى التي تشهدها المنطقة خاصة عقب انهيار نظام الحكم في دولة ليبيا والنزاع الممتد في مالي، وهي عوامل ساهمت في تطوير ونمو الظاهرة والعبارة للحدود إذ أتاحت لها الفرصة بالتوغل في المنطقة التي تشهد غيابا تاما لمنظومة الأمن<sup>(3)</sup>، أنظر الملحق رقم (01).

إن عدم قدرة دول الساحل الصحراوي وعجزها على فرض السيطرة التامة على إقليمها نظرا لضعف إمكاناتها وشساعة الحدود، وضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية، عوامل ساهمت في جعل المنطقة أرضية خصبة لنمو وزيادة النشاطات الإرهابية وتحالفاتها مع جماعات الجريمة المنظمة، حيث يمكن ذكر أهم الخلايا الإرهابية النشطة في المنطقة والتي تشكل تحديا حقيقيا للأمن القومي الجزائري.

<sup>1</sup> **جريدة الجزائر الجديدة:** "تعريف جديد لإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، ع 1082، (14/6/2009)، ص 08.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المتضمن قانون العقوبات**، أمر رقم 95-11، مؤرخ في 25 رمضان 1415 هـ الموافق 01 مارس 1995، ع 11، ص ص 8-9.

<sup>3</sup> منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص 436.



## أولاً- الحركات الإرهابية الناشطة في الساحل الأفريقي

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ( AQMI ) ويعتبر من بين التنظيمات الأساسية المتجردة في التاريخ الجزائري كون الانطلاقة الأولى من الجزائر في السنوات الثمانينات لعدة عوامل أبرزها إلغاء جولة الانتخابات التشريعية الثانية لسنة 1991<sup>(1)</sup> الأمر الذي نتج عنه ظهور حركات التمرد العسكري ضد النظام أين تكونت الجماعات الجهادية في الجزائر والتي منها الجماعة الإسلامية المسلحة ( GIA )، وفي هذا أعلن أحد قادتها في سنة 1998 والمدعو " حسان خطابي" تنظيمه الذي أطلق عليه اسم " الجماعة السلفية للدعوة والقتال " والذي نجح في جذب العديد من أنصار الجماعة الإسلامية المسلحة أمثال " نبيل صحراوي " و " درودكال عبد المالك " إلا أن حسان خطابي أجبر على التنازل عن القيادة سنة 2003 لصالح " نبيل صحراوي " وبعد وفاة القيادي الذي بدوره أعلن ولاءه لأسامة بن لادن حيث تم الإعلان عن ميلاد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على إثر انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال لها في 24 جانفي 2007م، انظر الملحق رقم (02).

أما بخصوص التنظيم الهيكلي فقد تم تصميمه وفق ما يتماشى مع المناطق التي ينشط بها، ناهيك عن العمليات التي قامت بها فرنسا في شمال مالي سنة 2012 والتي أسفرت عن تصفية العديد من القادة البارزين أدى بالضرورة إلى تغيير وتعديل في التنظيم مما جعل أميرهم درودكال يعيد النظر في انتشار الجماعة ليشمل الأقاليم التي فيها، فقام باستحداث عدة كتائب تنشط كل واحدة في مناطق معينة ، وهي كالتالي<sup>(2)</sup>.

- كتيبة الأنصار: بقيادة عبد الكريم طالب من أصول مالية ومجاله النيجر وشمال مالي

- شباب الصومال: تأسس سنة 2006 في الصومال.

- أنصار الشريعة: تأسست سنة 2011 بتونس.

- كتيبة طارق بن زياد: بقيادة سعيد أبو مقاتل من أصول جزائرية.

<sup>1</sup> شاكر ظريف، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديت والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، (باتنة: كلية العلوم السياسية، 2008-2010)، ص 89-97.

<sup>2</sup> سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، ( الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013) ص 50.

- كتيبة الفرقان: بقيادة الموريتاني أبو طلحة حيث تنشط في موريتانيا وتتكون من محاربين من جنسيات مالية وموريتانية
- حركة بوكوحرام: التي تنشط في نيجيريا تأسست سنة 2002، هدفها هو نشر تعاليم الدين الإسلامي في نيجيريا وعلى هذا النحو يكمن التهديد الرئيسي للإرهاب في الساحل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

### ثانيا- حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا: \* (MUJAO)

يعد من بين أعقد التنظيمات التي تنشط في الساحل إلا انه ليس التنظيم الوحيد فهناك العديد من التنظيمات الأخرى تنتشر في المنطقة، ففي سنة 2011م<sup>(1)</sup> تم تأسيس التنظيم الإرهابي والمدعو " جماعة التوحيد والجهاد " في غرب إفريقيا وتنشط في أقصى شمال مالي بمدينة "غاو".

### ثالثا- جماعة أنصار الدين:

تعتبر هذه الجماعة من بين التنظيمات الأثر نشاطا في المنطقة منذ سنة 2012 والداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، وتعتبر منطقة " كيدال " مركز نشاطها، ويمكن القول أن إدراك السلطات الأمنية الجزائرية لأهمية النزاع الطوارق واحتوائه كلفه سياسة أمنية وجب دفعها أخذت في الحسبان الخطر والتحدي الكامن وراء تأثير النزاعات طويلة الأمد على استقرار المنطقة، خاصة بعد تصاعد نشاط الإرهاب وتعاضم نفوذ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري، إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي نفذت هجمات في الجنوب الجزائري<sup>(2)</sup>، إلا أن التحدي الحقيقي لدول الإقليم هو تحالف الحركات الإرهابية في الساحل مع التنظيم الجديد والذي يسمى نفسه " دولة الخلافة الإسلامية " مع العلم أن هناك قواسم مشتركة بين التنظيمات الإرهابية على غرار وحدة أهدافها والمتمثلة في بث الرعب والعنف والفوضى والاستقرار، حيث توطدت علاقاتها لتميرير و خدمة المصالح المشتركة تحديدا تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و إرتباطه مع التنظيمات الإرهابية المعقدة بمختلف فروع النشاط الجهادي .

\*MUJAO : Mouvement pour Lumicité et le jihad en Afrique de Louest

<sup>1</sup> كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية، ( قطر: مركز الجزيرة للدراسات 4 فيفري 2014)، ص 4.

<sup>2</sup> يحي زويبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الأزمات،( قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2019)، ص 2.

### المطلب الثالث: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

تعتبر الجريمة المنظمة مشكلا حقيقيا لدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة الجريمة في ظل الأزمات الأمنية التي تعاني منها دول الجوار، والتدخل الأجنبي في المنطقة، فكل المؤشرات تبرز تنامي هذه الظاهرة التي ساهمت في انتشار الفقر والنزاعات المسلحة والإرهاب، خاصة في ظل وجود مناخات دول فاشلة، فالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وجدت مناخا ملائما لتطورها وازدياد نفوذها وقوتها .

#### أولاً- تعريف الجريمة المنظمة:

رغم النمو والانتشار الذي تشهده الجريمة المنظمة فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه ومقبول لها من كل دول العالم، رغم أهمية التعريف في تحديد نوعية المنظمات الإجرامية التي سيجري التعاون بين الدول لمكافحتها، وصلت صعوبة التعريف إلى الحد الذي شبهه البعض بأنه محاولة الإمساك بالسلك المراوغ والسباح في الماء، فالجريمة المنظمة فكرة غامضة وموضوع مختلط ومعقد مما يصعب الاتفاق حول ما تعنيه، وبالتالي حول الاستراتيجيات التي ستكون أكثر تأثيرا في مكافحتها وذلك بالنظر إلى أن الجرائم المنظمة العابرة للحدود تستدعي الانتباه يوميا مع وضع وسائل لمحاربتها وكيفية اكتشافها، والتعرف على هوية مرتكبيها والقبض عليهم .

ويمكن تقديم تعريف الأستاذ " مصطفى طاهر " للجريمة المنظمة على أنها: « جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة وتهمين عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم، تضم آلاف المجرمين تتسم بالاحترافية والاستمرار مستهدفة تحقيق الربح المالي»<sup>(1)</sup>.

أما بخصوص أنماط نشاط الجريمة فيمكن القول أن أوجه نشاط الجريمة المنظمة تتضافر وان كان لها القدرة في الحفاظ على سمة معينة وهي " التخصص " في نشاط معين ومحدد ومن بين أوجهها:

● تجارة المخدرات

● الهجرة غير الشرعية

● تبييض الأموال

<sup>1</sup> محمد محي الدين عيد، الإجرام المعاصر، ( الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 01/01/1999)، ص

• الاتجار بالسلاح والبشر

أما بالنسبة لنا سوف نسلط الضوء على الجرائم التي تمس الأمن القومي الجزائري و وفقا لذلك إذا ما رأينا إلى الجزائر وطول الحدود البرية التي تربطها مع دول الجوار الأمر الذي جعلها في انكشاف امني، مما شكل تحديا حقيقيا لاستقرار الجزائر خاصة وان الجماعات الإجرامية وجدت أرضية خصبة لممارسة نشاطاتها الإجرامية وتوسيعها وزيادة النشاط في الساحل الصحراوي بالمحاذاة من الحدود الجزائرية الجنوبية مخترة إياها أين تقوم بالعديد من عمليات التهريب الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين من الصحراء الكبرى عبر الجزائر كمنطقة عبور، هذا ما فرض على الجزائر تحديا حقيقيا على أمنها القومي، ومن بين أشكال النشاطات الإجرامية التي تعاني منها المنطقة والتي تمس بأمن الجزائر بالدرجة الأولى وبصفة مباشرة نذكر منها.

ثانيا- أوجه نشاط الجريمة المنظمة:

\* تجارة وتهريب المخدرات :

تعد من مصادر التمويل الرئيسية للحركات الإرهابية، وهناك علاقة وطيدة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتجارة المخدرات في منطقة الساحل وإفريقيا عموما، حيث تأتي الشحنات المحملة بالكوكايين ومادة الهيروين من العديد من الدول من بينها البرازيل وبوليفيا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية لتعبر من إفريقيا نحو البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي وحتى أقصى آسيا، كما نشير إلى أن أكثر من 70% من مادة الكوكايين المستهلك في أوروبا قادم في الأصل من الصحراء الكبرى، وهذا ما يهدد استقرار أمن المجتمع الجزائري وكذا اقتصادها وذلك بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة من قبل مصالح الأمن والتي هي في ارتفاع بشكل متزايد<sup>(1)</sup> بحيث تعد الحدود الجزائرية - المغربية المصدر الأول في تهريب هذه السموم، باعتبار المغرب من المنتجين الأوائل لنبات القنب الهندي \*، وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة تعاطي هذه المخدرات في المجتمع الجزائري .

<sup>1</sup> منصورى، مرجع سابق، ص 134.

\* لقبته الهندي (بالإنجليزية: Cannabis) نبات علاجي له تأثير مخدر من جنس كاسيات البذور من عائلة قنبية. هناك ثلاث أجناس معروفة للنبته، قنب مزروع وقنب إنديا، والقنب روديرليس. الجنس هو نوع واطن يأتي من آسيا الوسطى وشبه قارة الهند. الحالة العشبية للنبات تتألف من الزهور المجففة الناضجة والأوراق المقابلة (بالإنجليزية: pistillate) (براعم النباتات المؤنثة المزهرة).

\* تجارة وتهريب الأسلحة :

تجارة السلاح تعد العنصر الأخطر على الإطلاق والمحرك لسير العمليات الإرهابية في دول الجوار حيث تأخذ هذه التجارة مسارات الحدود البرية اليبية وكذلك المالية ونيجريا و إفريقيا الوسطى، ويرجع هذا الانتشار الواسع للصراع القائم في مالي والأزمة الليبية بفعل المشاشة الأمنية التي تشهدها المنطقة وانتشار فوضى الميليشيات وسرقة مخازن السلاح وتهريبها عبر الحدود من قبل الجماعات الإجرامية، و على اثر التناحر بين القبائل التي هي بحاجة للسلاح فالجزائر من بين الدول التي صرحت بالخطر المحدق بالمنطقة جراء انتشار الأسلحة والتجارة الغير قانونية لها، إذ حذرت الجزائر من قضية انتشار الأسلحة، وقد كثفت من تعاونها الأمني مع دول المنطقة على غرار ليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا وتونس لإقناعها أن التعاون والتنسيق الأمني هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المشتركة، كما أقدمت على تعزيز الجاهزية العملياتية على طول الشريط الحدودي (1).

كما أشارت بعض الدراسات أن سمسرة السلاح كانوا يستخدمون محورين أساسيين، إما بدول غرب غينيا بيساو وليبيريا وسيراليون، وإما من الشرق عبر السودان قبل تقسيمه، والصومال وإثيوبيا لتنتشر في دول الساحل، وبفعل تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا منذ سنة 2011 أصبحوا يستعملون محورا ثالثا يمتد من ليبيا إلى مالي نحو الساحل الصحراوي الآخر، لتنتشر بذلك أعداد هائلة من قطع السلاح استغلتها الجماعات الإرهابية في تصعيد الأوضاع الأمنية في المنطقة قدرتها تقارير صدرت خلال 2014 بأكثر من 30 مليون قطعة سلاح استحوذت عليها جماعات مسلحة داخل التراب الليبي، إذ حذرت الجزائر من قضية انتشار السلاح الليبي وتخوفها من انتقاله عبر حدودها مما يشكل تهديدا مباشرا لأمنها، ذلك أن تهريب وتجارة السلاح تؤدي إلى تعميق حالة اللاأمن في المنطقة في ظل غياب منظومة أمنة وبالتالي استمرار تهديد إقليمي (2).

\* الاتجار بالبشر

يشكل الاتجار بالبشر نشاطا ضخما سريرا عابرا للحدود، تقدر قيمته الإجمالية بمليارات الدولارات ويشمل الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحية الخطف، أو الاستدراج لممارسة أشكال مهينة من الأعمال لمصلحة المتاجرين

<sup>1</sup> عمر سعداوي، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص 100.

<sup>2</sup> فريدوم س. أونوها، جيرالد إيزيريم، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، ج2، ( قطر: مركز الجزيرة للدراسات ( جوان 2013)، ص 2.

بهم، وهي هذه المنطقة العازلة بين شمال إفريقيا وجنوبها هناك عوامل عديدة تؤدي إلى المشاشة وعدم الاستقرار أهمها المساحة الممتدة والتي لا تكاد تفصل بينها حدود طبيعية بل في أغلبها حدود هندسية عشوائية موروثة عن المرحلة الاستعمارية، إلى جانب ذلك تعرف أغلب دول المنطقة مشكلات داخلية كبيرة سواء في صورة صراعات أو حروب أهلية، ومن صور الاتجار بالبشر، تجارة الأعضاء البشرية، البغاء، وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي هاته الظواهر نتيجة لعدة أسباب كالفقر وسوء المعيشة، غياب العدالة والقانون، الاسترقاق والاستغلال القسري، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما ترتبط ظاهرة الاتجار بالبشر بظاهرة التهريب والإرهاب وتهريب المخدرات التي تزيد من تأزم الوضع الأمني في المنطقة إذ يبرز خطرهما في زعزعة الاستقرار الوطني والإقليمي بمنطقة الساحل حيث تسعى شبكات الاتجار بالبشر في الساحل إلى توظيف البشر كسلعة وكموزعين للمخدرات قسرا أو طوعا، زد على ذلك ارتباطها بظاهرة أخري أشد تعقيدا وخطورة على الأمن هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى استفحلت في الساحل الإفريقي<sup>(1)</sup>

#### • الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية ناتجة عن عدم توفر الأمن والاستقرار في الدولة حيث يلجأ الأفراد إليها غير مبالين بمصيرهم المستقبلي وما ينتظرهم، وقد عرفت دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو الشمال إفريقيا وخاصة الجزائر وليبيا للاستقرار فيها أو كمناطق عبور للضفة الغربية، وتعد هاته الظاهرة الاجتماعية البالغة التعقيد وما تشكله من خطورة وتهديد للتماسك المجتمعي، حيث تتم تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية بموجب اتفاقات تعقد بين المنظمين والمهاجرين غير الشرعيين مع تحديد المبالغ المالية،<sup>(2)</sup> وفي هذا الصدد تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية "الحرق" كما يعبر عنها عامة الناس وذلك بحكم موقعها القريب من دول الساحل الإفريقي والدول المغربية والليبية ما جعلها معنية مباشرة بشبكات الجريمة المنظمة المختصة بتهريب البشر، هذا ما تم تجسيده في تقرير السفارة الأمريكية في الجزائر لسنة 2016 الذي رصد واقع الاتجار بالبشر، « الجزائر بلد عبور لرجال ونساء، تتم المتاجرة بهم من إفريقيا السوداء إلى أوروبا لاستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية وللعمل القسري، ويدخل هؤلاء الرجال والنساء الجزائر طوعا ولكن بشكل غير قانوني وعادة

<sup>1</sup> علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ( القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع (2000)، ص 25.

<sup>2</sup> حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية، على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 1، 04/03/2014)، ص35.

ما يتم ذلك بمساعدة مهربين، وتسهيل الشبكات الإجرامية التي تتألف من رعايا من إفريقيا، وجنوب الجزائر بالتكفل والنقل وتزوير الوثائق «<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup> منصورى، مرجع سابق، ص 124.

### المبحث الثالث: انعكاسات نظرية الأمن المركب على المناطق الحدودية للجزائر

إن التوتر الذي شهدته الجزائر في أعقاب موجة الأزمات في المنطقة العربية والساحل الإفريقي خير دليل أنها صنعت الاستثناء كما لم تكن بمعزل عن مواجهة خطر حقيقي يهدد أمنها واستقرارها بشكل كبير وهذا ما تؤكدته النظرية من خلال عملية إسقاط متغيراتها على الوضع بدول الجوار مستهلا إياه بمتغير الاختراق ثم الصداق/العداوة والاعتماد المتبادل الأمني .

#### المطلب الأول: انعكاس الوضع الأمني في ليبيا

تعاني دول منطقة الساحل والدول المغاربية في أداء وظائفها من عجز كبير، مما يجعلها دولا فاشلة وتعتبر الدولة الليبية خير دليل على ذلك حيث أدت إلى ظهور فواعل غير دولانية متمثلة أساسا في الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، موسعة نشاطاتها لدول الجوار بالأخص الجزائر و تمثل هذه التحديات تهديدا مباشرا عابر للأوطان مما ينجر عنها آثار وخيمة وسلبية على الأمن الإقليمي وعلى الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة، فالجزائر في هذه الحالة وجدت نفسها أمام كيان دولة فاشلة وهشة قد تؤدي إلى زعزعة استقرارها وسلامة حدودها، مخلفة حالة من الفوضى واللامن مما ينقلها عبر الحدود خاصة مع جماعات الجريمة المنظمة التي تنشط على الحدود الجزائرية الليبية بعد حصولها على السلاح المنهوب من مخازن النظام الليبي السابق والذي بدوره يعد أكبر مهدد لأمن الدولة، هذا ما يجعل عملية الاختراق سهلة حسب باري بوزان لا تحدث إلا بدافع نابع من داخل المنطقة لأمن خارجها وهو عبارة عن قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى الكبرى الأجنبية، فبذلك كان الحل العسكري هو الحل المرجح والوحيد الذي تم اللجوء إليه في حالة ليبيا حيث توالى القوات الغربية الأمريكية والفرنسية والبريطانية تطبيقا للحظر الجوي الذي تحول إلى عمليات عسكرية منذ 19 مارس 2011 بقيادة الحلف الأطلسي باستغلال القرار الرسمي 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 والقاضي بفرض منطوق حظر للطيران الليبي<sup>(1)</sup>.

ومع انهيار النظام القائم أدى إلى مزيد من الفوضى والعنف بعد التدخل الأجنبي بعد أن أصبح الاحتكام إلى لغة السلاح ونداء القبيلة التي خلفت حربا أهلية على إثر تدفق السلاح، ورئ المحللين السياسيين أن ما سيقع في ليبيا مستقبلا ليس فقط انهيار النظام ولكن انهيار قيام منظومة الاستقرار في المنطقة مما يجعل ليبيا تغرق في دوامة الفوضى

<sup>1</sup> عبد النور، مرجع سابق، ص49.



والعنف المنظم وحالة اللاستقرار في ظل انتشار الجريمة المنظمة، هذا ما دفع الجزائر إلى إدراك حدة الخطر المحدق بأمنها الوطني وسلامة واستقرار أراضيها وأن ما يحدث في ليبيا سيكون له آثار وتداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها والدول المجاورة ليس فقط الجزائر.

### المطلب الثاني: انعكاسات الوضع الأمني في المغرب

تعرف مجتمعات الأمن الإقليمية أنماط متينة من الصداقة والعداوة بين وحداتها حيث تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن محددة في إطار الصداقة /العداوة، التاريخية التلاحم الجغرافي الذي يظهر في العلاقات الأمنية المغربية والتي تزداد غموضا بسبب التصورات المتسارعة إلى تشهدها الجارة الشرقية فباختلاف في طبيعة الأنظمة بين الدولتين يعبر أساسا عن التباين الإيديولوجي وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد اتجاههما، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي يمثله كل نظام بالنسبة للأخر، كما هو الحال العلاقة التنافسية بين الجزائر والمغرب حول العديد من القضايا والملفات أهمها ملف الحدود وكذا الصحراء الغربية وموقف الجزائر منها الذي لم يتغير إلى الآن في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة، ومنه بروز النهج النزاعي بدل التعاوني وتغليب القيم المادية على حساب القيم الرمزية واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف.<sup>(1)</sup>

فهذا النزاع يعد من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية والمخابراتية، وتعود أسبابه لعوامل تاريخية جغرافية وسياسية، ويبدو ان الحرب الباردة بينهما مستمرة في ظل غياب أي مؤشرات جديدة لإنهاء الصراع، ورغم كل المحاولات الصلح باءت بالفشل نظرا لتجذر الأسباب المحركة للصراع وتبطنها والتي تؤدي إلى توليد أسباب عدائية أخرى مما يدخل في حلقة مفرغة لانهاية لها، ولم يعد غريبا تصادم المغرب والجزائر في كل المحافل الدولية التي قد تجمعهما، وهو مالا يخفى على المراقبين الدوليين بالعداء التاريخي المتبطن بينهما، والذي إنعكس سلبا على العلاقات الأمنية الإقليمية كما وضحه باري بوزان من خلال متغير الصداقة /العداوة والذي خلق حالة عدم الاستقرار من الجانب الأمني بين البلدين خاصة على مستوى الحدود الغربية، فالجزائر والمغرب قوتين متوازيتين سياسيا وعسكريا واقتصاديا، تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة شمال إفريقيا وفي سبيل تحصيل الزعامة التي ستكسب من وصل إليها مكانة إستراتيجية هامة، لا يكمل أي واحد منهما من تسخير كل طاقاته الإعلامية

<sup>1</sup> بوزرب رياض، العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988)، مذكرة ماجستير، ( جامعة: منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008)، ص 50.

والسياسية والمالية لأجل تلك الزعامة، فنجد الجزائر أنها بسطت سيطرتها لسنوات على المنطقة المغرب العربي وحشدت ثرواتها المستخرجة من باطن الأرض لبناء أقوى جيش في المنطقة ومع ذلك تواجه على نحو متزايد تحديا من منافسها لوقت طويل على حدودها الغربية الذي يأمل في الاستفادة من الأوضاع المضطربة في الجزائر ونزع غطاء السيادة الإقليمية عنه، لكن جهود المغرب المتضاربة لإزاحة غطاء الجزائر باعتبارها قوة عسكرية رائدة في المنطقة تكتنفها المخاطر إذ تلهب التوترات الكامنة بين الجارتين وهو الأمر الذي يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي، أضف الى ذلك تجنب البلدان حوض عداوات مفتوحة وركز كل منهما على الأولويات الداخلية خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن سباق التسليح المتنامي قد يؤدي إلى تفاقم العداوة والتقليل من فرص التقارب في العلاقات بينهما وهو ما يدخل ضمن المتغير الثاني ألا وهو التخومية الذي يؤثر في الديناميكية الإقليمية والذي يعمل على إنتاج ديناميكيات عابرة للحدود من خلال التقارب الجغرافي لكلا الدولتين والذي ينتج أنماط أمنية مختلفة، ومنها التنافس حول الهيمنة على الزعامة في المنطقة المغاربية وسباق نحو التسليح من أجل استعراض القوة العسكرية على مستوى الحدود الغربية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الأمني في تونس

عندما يطرح التهديد الأمني نفسه على الأرض تتراجع كل الاتفاقيات السياسية الاقتصادية خطوة إلى الوراء فيما يتقدم التنسيق الأمني إلى الأمام في خضم الوضع الراهن وما يحدث على في المناطق المجاورة للجزائر من ترددي في الأوضاع الأمنية، دفعت التحولات الأمنية كل من الجزائر وتونس إلى تكثيف التنسيق الأمني و الاستخباراتي بينهما، ومع تصاعد التهديدات الحدودية في المنطقة ازدادت العلاقات متانة أكثر من ذي قبل ويرجع السبب إلى تفعيل متغير الاعتماد المتبادل الذي طرحه المفكر باري بوزان والذي يشكل قلب نظرية الأمن المركب من أجل تحقيق الأمن الإقليمي لدول الجوار، وفي إطار التعاون العسكري والأمني بين الجزائر وتونس في العامين الأخيرين حول تبادل المعلومات الاستخباراتية، تم إنشاء لجنة أمنية عليا بين البلدين وتنسيق امني لتبادل البلاغات العسكرية، اين حصلت تونس على تجهيزات عسكرية، كما اتفقا كليهما على توقيع اتفاق تعاون هام في المجال الأمني يشمل إقامة تعاون وعمل تقني في مجالات مكافحة الإرهاب وتمويله، ومكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود، وازداد هذا التنسيق لاحقا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية من اجل الاستفادة من الخبرة العسكرية للجيش الجزائري، وتعزز هذا التفاهم بين البلدين عقب تفاقم شوكة الإرهاب في ليبيا ومشاركة الدولتين في اجتماع دول جوار ليبيا، المنعقد في الحمامات بتونس يومي 14 و 15 يوليو من سنة 2014 بدعوة من الجزائر والثانية هي اللقاء الخاطف

<sup>1</sup> مركز ستراتفور، تنافس عسكري حام..المغرب يسعى لانتزاع مكانة الجزائر الإقليمية، مجلة العربي، (13 فيفري 2020).

بين رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة ورئيس الحكومة الجزائرية الأسبق عبد المالك سلال يوم 22 من نفس الشهر في منطقة حدودية للتنسيق الأمني والعسكري، كما تحدثت الأنباء الرسمية عن أن التنسيق مفتوح في مستوى تبادل المعلومات والتحذيرات والتقارير وقد وصل التعاون في الآونة الأخيرة وذلك بتوقيع الطرفين لاتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب الذي يهددها، إضافة الى القضاء على التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> إبراهيم منشأوي، توجه جدر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، المركز العربي للبحوث والدراسات ( 8 افريل 2015)، انظر الموقع <http://acrseg.org/36851>، تاريخ التصفح 2020/5/26 على الساعة 17.30.

## خلاصة الفصل الثاني

إن هشاشة الدول والتركيبية السياسية للنظام من أهم أسباب التحولات السياسية، لإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك أسباب خارجية والتي تمثلت في سعي الأطراف الخارجية إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها، بالإضافة إلى العامل الجغرافي وانتقال الثروات بفعل القرب الجغرافي لدول الجوار، فجعل هذه التحولات والانقلابات الأمنية المحيطة شكلت تهديدا على الحدود الجزائرية سواء الشرقية مثل تونس وليبيا أو الجنوبية مثل "مالي" بالإضافة الى العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر، زادت من تأزم الوضع الأمني في هذه المنطقة جراء التنافس العسكري بينهما والسعي للهيمنة على المنطقة المغاربية، زد على ذلك الفواعل المهددة للأمن الإقليمي للجزائر والمتمثلة في التهديدات اللاتماثلية التي زادت من انتشارها على مستوى الحزام الأمني، سواء من الناحية الغربية والمتمثلة في تجارة المخدرات أو الهجرة غير الشرعية من الجنوب الصحراء الكبرى أو الجريمة المنظمة و ماصاحبها من تهديدات من دولة مالي التي تشهد حروب أهلية ونزاعات، أما بالنسبة لمتغيرات نظرية الأمن المركب ومدى انعكاسها على دول الجوار من خلال عميلة إسقاط كل متغير على دولة مجاورة للجزائر ومدى تأثيره في تحقيق الأمن المركب الإقليمي، والتي تعكس أهمية التكتل عن طريق آليات الاعتماد المتبادل والتي بإمكانها التعاطي مع سرعة التهديدات العابرة للحدود.

## الفصل الثالث

الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود

من منظور الأمن المركب

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

---

تعد مسألة حماية ومراقبة الحدود من التهديدات الأمنية أمر جد حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية، نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر (الإرهاب الدولي العابر للحدود والجريمة المنظمة ومشاكل الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات)، إضافة إلى تزايد هشاشة وفشل دول الجوار وتبعيات انفلات الوضع الأمني في دول الجوار، كل ذلك عقد من الطرق والتدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية وفق تبني إستراتيجية و حلول متكاملة بهدف رصد و مراقبة و حماية شتى جبهات الحدود داخليا وإقليميا.

### المبحث الأول: الاتفاقيات ومعاهدات التعاون البيئية

مع ازدياد التهديدات الأمنية خطورة وانتشارا أصبح من العسير على أي دولة بمفردها مهما كانت الوسائل والموارد المتوفرة لديها أن تتصدى بشكل كاف لهذه المشاكل الأمنية المترامنة، دون أن تعتمد على شكل من أشكال التعاون أو الاعتماد الأمني مع الدول الأخرى في إطار الأمن المركب الإقليمي، فالتعاون الأمني عبر الدول أصبح حتميا فهو السبيل الوحيد للتغلب على المعوقات عند التصدي لها بشكل منفرد، ولا يتأتى هذا الأمن إلا من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية بين دول المنطقة، مما يخفف بشكل كبير الآثار السلبية الناجمة عن التهديدات الحدودية.

### المطلب الأول: الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع الدول المجاورة للجزائر

سعت الجزائر في وقت ليس ببعيد فض قضاياها العالقة حول ترسيم الحدود البرية مع دول الجوار، لأن في ضبط الحدود ضمانات كبرى لتدعيم مبادئ حسن الحوار الإيجابي ولذلك عملت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، وجاء هذا إثر أول إشكال حدودي تعرضت له الجزائر مع الدولة المغربية حول الحدود الغربية بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترسيم الحدود مع جيرانها من خلال الاتفاقيات الموقعة ضمن ما يعرف بالأمن المركب الإقليمي، إلا أن بعض هذه الاتفاقيات لم يدخل حيز التنفيذ إلا في السنوات الأخيرة، وسوف نعرض أهم الاتفاقيات المبرمة فيما يلي:

#### أولا- مع الجمهورية التونسية:

أبرمت الجزائر اتفاقية مع الدولة التونسية حول تحديد الحدود بين بئر رومان والحدود الليبية في 06 جانفي 1970م، ثم تلتها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعت كذلك في 19 مارس سنة 1983م، بموجب هذا الاتفاق تم وضع خريطة بحرية ترسم الحدود من الجزائر إلى تونس على واجهة البحر الأبيض المتوسط وتشمل وضع خطوط مائية افتراضية تمتد بين مدين تي الطارف الجزائرية إلى طبرقة التونسية، وذلك بعد مفاوضات دامت قرابة 16 عاما بداية من ديسمبر 1995 وانتهت 2011.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا- مع المملكة المغربية:

<sup>1</sup> ترسيم حدودي بين تونس والجزائر، الموقع الإخباري للجزيرة، تاريخ التصفح 2020/05/26

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

أين وقعت الجزائر عدة اتفاقيات متعلقة بترسيم الحدود في 15 جانفي 1969م ثم اتفاق تلمسان كان في 27 ماي 1970 وصولا إلى معاهدة أبرمت في 15 جوان 1972م.

ثالثا- مع دولة ليبيا:

أما بخصوص الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا ضبطت بموجب الاتفاق الفرنسي.

رابعا- مع دولة موريتانيا:

تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بينهما بتاريخ 13 ديسمبر 1983.

خامسا- مع جمهوريتي النيجر ومالي:

تم التوقيع على الإتفاق المتعلق بترسيم الحدود بين الجزائر والنيجر في 5 جانفي من سنة 1983 أما دولة مالي فكان يوم 8 ماي من نفس السنة.

وقد جاء في مجمل الاتفاقيات مايلي:<sup>(1)</sup>

- وضع العلامات على الحدود المشتركة، يكون طبقا لمبدأ الثبات والوفاء للحدود أو القائمة، والذي جاد به رؤساء الدول والأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية وهذا في المؤتمر المنعقد بالقاهرة من 17 إلى 21 جوان من سنة 1964 في قرارهم والذي جاء في نصوصه على أن جميع الدول الأعضاء تتعهد باحترام الحدود القائمة إبان حصولها على الاستقلال تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف .

- احترام ثبات المصالح المشتركة ومواصلة العمل من أجل الحفاظ على العدل والسلم والأمن في القارة الإفريقية والعالم.

- حل إشكالية تحديد الحدود في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر الخارجية، قائمة خاصة على حسن الحوار الإيجابي .

<sup>1</sup> Conventions relating to the tracing of borders concluded by Algeria. See: تاريخ التصفح  
2020/05/20



## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

- التعهد بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن طريق التشاور، التفاوض أو بأي طريقة سليمة أخرى .

وقد جاء في هذا الشأن بعض المراسيم المنظمة لهذه الاتفاقيات وكذا القوانين التي بموجبها تم الموافقة عليها.

بالنسبة لمعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر و دول الجوار فقد نظمتها المراسيم التالية: <sup>(1)</sup>

• مرسوم رقم 377/83 مؤرخ في 15 شعبان عام 1403 هـ الموافق ل 28 ماي 1983، يتضمن معاهدة

الإخاء والوفاق بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية في 19 مارس 1983

• مرسوم رقم 380/83 مؤرخ في 15 شعبان 1403 هـ الموافق ل 28 ماي 1983، يتضمن المصادقة على

الاتفاقية الخاصة بوضع العلامات الحدودية بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية وجمهورية مالي الموقعة

بمدينة الجزائر في 08 ماي 1983.

أما بالنسبة للاتفاقية الخاصة بوضع علامات الحدود بين الجزائر و دول الجوار فقد نظمتها المراسيم التالية: <sup>(2)</sup>

• قانون رقم 06/83 مؤرخ في 8 شعبان عام 1403 هـ الموافق ل 21 ماي سنة 1983 يتضمن قانون

الموافقة على معاهدة الإخاء والوفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية المبرمة

بتونس في 4 جمادى الثاني عام 1403 هـ الموافق ل 19 مارس 1983.

• قانون رقم 83-08 مؤرخ في 8 شعبان عام 1403 هـ الموافق ل 21 ماي 1983، يتضمن الموافقة على

الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية النيجرية

المبرمة في الجزائر 05 يناير 1983.

• قانون رقم 83-09 مؤرخ في 8 شعبان عام 1403 هـ الموافق ل 21 مايو 1983، يتضمن الموافقة على

الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية مالي

المبرمة في 25 رجب عام 1403 هـ الموافق ل 08 مايو 1983

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 377/ 83 يتضمن معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس، المؤرخ في 28 ماي 1983، عدد 22، 1983.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 380/83 المتضمن الاتفاقية الخاصة بوضع علامات الحدود بين ج.د.ش. وجمهورية مالي، المؤرخة في 8 ماي 1983، العدد 22، 1983.

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

وقد كان سعي الجزائر في هذا الإطار من أجل تأكيد الصورة الايجابية بخصوص تطبيق مبادئ السياسة الأمنية والمتعلقة بحسن الحوار الايجابي لما يكتسبه من أهمية أمنية .

بهذا فإن ترسيم الحدود مع هذه الدول يعد العملية الأولى التي قامت بها الجزائر بهدف القضاء على أسباب النزاع حولها، بالإضافة إلى إعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وتحاشي الوقوع والابتعاد عن كل مسألة سوء فهم، وبالتالي تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية والإقليمية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك

من أجل تعزيز أمن الحدود قامت الجزائر بإبرام عدد من الاتفاقيات ثنائية الأطراف مع دول الجوار تنص على التعاون الأمني.

- مع ليبيا : وقعت الجزائر اتفاقية ثنائية مع جارتها ليبيا تمحورت حول التعاون الأمني في شهر مارس وافريل من سنة 2012، نظرا لما واجه البلدان من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، وفي أوت من سنة 2013 قررت كل من ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة مثل المجال الأمني المحور الرئيسي فيها مع تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده علي زيدان رئيس وزراء ليبيا ( منذ 14 نوفمبر 2012 وإلى 11 مارس 2014) انه تم إرسال الشرطة الليبية قصد الحضور إلى دورات تدريبية بالجزائر.<sup>(2)</sup>

- الجزائر وتونس : وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني اتفاقيات الشراكة التي انعقدت في 2014/4/7، والتي خصت عدة مجالات نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ومحاربة التهريب بشتى أنواعه عبر

<sup>1</sup> محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدولة ومبدأ حسن الجوار - الجزائر - التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة:قسنطينة2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 1990)، ص ص 302-305.

<sup>2</sup> - Bakrania Shivit, "Libya: Border security and regional cooperation", (UK: GSDRC, University of Birmingham ,Rapid Literature Review 2014),p10

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

الشريط الحدودي والفاصل بينهما، كما تم الاتفاق أيضا على تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي مع انطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، كما أنشأت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس وولاية عنابة ( شرقي الجزائر ) لتنشيط السياحة المشتركة،<sup>(1)</sup> أيضا اتفقت الجزائر مع نظيرتها تونس في اجتماع جهوى عقده مسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية الشرقية على خطة أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية، أين اتفقا الجانبان في سياق هشاشة وقدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود وتزايد خطر الإرهاب على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهية، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة في كافة المجالات من أجل تجنيبهم الانضمام في فح الجماعات الجهادية .

### • الجزائر ومالي : على إثر زيارة الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا (Ibrahim Boubacar Keita)

في جانفي من سنة 2014 و التي توجت باتفاق مشترك تمحور حول إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سليمة للامزة في مالي، كما اتفقا الطرفان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك و تعزيز التعاون العسكري والأمني ومحاربة جميع أشكال التهريب والقضاء على كل أنواع الجرائم الإرهابية، أيضا قررا البلدان تنفيذ برنامج خاص بالتنمية الاقتصادية في مناطق الشمال والمناطق الحدودية، وأنجاز برنامج خاص بالمساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في شمال مالي، وكان للجزائر دورا رياديا في إخضاع أطراف النزاع في مالي والمتمثلة في الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي بالتوقيع في 1 مارس 2014م على اتفاقية سلام دائم و شامل و إنهاء الاقتتال في المناطق النائية والفقيرة التي تقطنها غالبية الطوارق والعرب وكانت ملاذا للجماعات الإرهابية

<sup>1</sup> محمد ياسين الجلاصي، تعاون امني تونسي-جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور، جريدة الحياة، تاريخ التصفح <http://alhayat.com/Articles/584403/> . الساعة 19:00 2020/5/29 الموقع يوم 25 /06/2014.

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

بسبب الفقر و تدني المعيشة في تلك المناطق، ونص الاتفاق على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا لكلا الطرفين وينهي الأزمة الأمنية والسياسية بشمال مالي.<sup>(1)</sup>

أما الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا المبرم في 12/جافني 2013 بمدينة غدامس الليبية من أجل تعزيز أمن الحدود بعد مناقشة الأوضاع الأمنية بين الدول الثلاثة ويهدف إلى زيادة تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية عبر الحدود المشتركة وتفعيل التعاون الأمني، بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التطورات الحاصلة مع بحث القضايا السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التنسيق بين المصالح المعنية على مستوى الحدود الجزائرية الليبية والتونسية قصد التصدي لأي شكل من أشكال الإرهاب أو التطرف الإسلامي، ولم يستبعد رؤساء الحكومات استعمال القوة لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية "أمن وطمأنينة سكان المنطقة"، وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود، و في المنطقة بكاملها على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي لإنهاء سيطرت الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> عيدون الحامدي، امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، ( جامعة: بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 16 جوان 2015)، ص 162.

<sup>2</sup> بوعلام غمراسة، المنجي السعيداني، الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، ع 12456، يوم 2013/01/13.

### المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لمجابهة التهديدات الحدودية لدول الجوار

يشكل الوضع الأمني الإقليمي الجزائري أحد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات إستباقية لاحتواء الوضع من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود وانتهاج عدة استراتيجيات لمواجهة تحديات وتهديدات أمنية، نظرا لموقعها الجيو استراتيجي الهام في المنطقة، وكونها محاطة بحزام أزماي متعدد من قبل دول الجوار، فكان لزاما عليها تطبيق إستراتيجية متباينة بين سياسية و أمنية، و المتمثلة في التوجه الدبلوماسي بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل و دون تدخل أي طرف خارجي .

### المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية لحماية الحدود

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي والدول المغاربية بمنزلة الحزام الأمني للجزائر لما يشكله من عمق جيوسراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن القومي، ويعد الشريط الساحلي قضية حيوية لأمن الجزائري نظرا إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة و تحديدا في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية، و طول الشريط الحدودي ما يصعب على دول الجوار تحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعي لتجسيد المشاريع التنموية، و تعتبر جملة من المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية للأمن الجزائري و هو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية، من أجل التقليل من توسع التهديدات الحدودية ، باعتبار الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دوليا بعد التصدي لظاهرة الإرهاب ومكافحتها بشتى الوسائل طيلة عشر سنوات دون تدخل أي أجنبي ،هذه المرحلة جعلت من الجزائر ذات أولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليمية وعالمية، بل كانت المقاربة الأفضل في مواجهة التهديدات في دول الجوار بتفضيلها لغة العقل والحوار على استعمال القوة العسكرية لبناء السلام في دول الجوار، و من هنا يمكن القول أن الاستقرار الأمني للمنطقة يقوم على الاعتماد الدبلوماسي كنهج في فضائها الجيوسياسية الإقليمية، لاسيما أنها تدرك جيدا أن دول الجوار تمثل تهديدا حقيقيا، وبالتالي فإن الأمن الجوي الجزائري يرتبط بمعضلات أمنية تكمن في: <sup>(1)</sup>

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجوي.

<sup>1</sup> براج حمزة، قراءة في التهديدات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، ( 2019/04/17).

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

- تعدد النزاعات والصراعات لاسيما منها الإثنية والهوياتية.

- انتشار أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات.

- ضعف الأداء السياسي الوظيفي لدول الحوار وما شهدته من انقلابات لـ (مالي وتشاد وموريتانيا)، ثم الربيع العربي الذي جعل الدول تنطلق من الصفر مثل ما هو الحال في ليبيا، ومن أجل ذلك لا تزال الجزائر تدرس الأوضاع الأمنية على مستوى حدودها الإقليمية متمسكة بمبادئها السالفة الذكر، فالتنسيق الأمني والتعاون المشترك بين الدول في مواجهة التهديدات ضمن مركب الأمن الإقليمي باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الجار، معتمدة في ذلك على رصيدها الرمزي ومبادئها من خلال تقديرها لمبادئ السلم وحقوق الشعوب في تقرير مصرها، فعلى مستوى القارة الإفريقية نجدها حققت السياسة الخارجية العديد من الانجازات في المجال الأمني من خلال تسوية الصراعات القائمة بدول الحوار، عبر الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل و دون تدخل أي طرف خارجي، و يظهر لنا ذلك في التدخل لتسوية النزاع القائم بين مالي وبوركينا فاسو، كذلك إخماد النزاع آنذاك بين التشاد و ليبيا، و من خلال تدخلها الدبلوماسي أقتعت منظمة الوحدة الإفريقية تبنى قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، و هذا من أجل تفادي أي نزاع مستقبلي حول الحدود و تجنب القارة من دخولها في حروب و صراعات، و مع عودة الجزائر إلى الساحة الإفريقية أواخر التسعينات قامت بتنظيم قمة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 2000 و كان هذا تمهيدا لتأكيد دورها الريادي على الساحة الإفريقية.

كما أخذ البعد الأمني في سياسة الجزائر في تدخلها في النزاع الطوارق مع الحكومة المالية الحيز الكبير من الاهتمام، و هذا لما يفرزه من مشاكل عابرة للحدود و تهديدا للأمن الفردي باعتبار أن مالي دولة فقيرة تعاني من جملة من المشكلات المستعصية على صعيد التعليم والتصنيع وعدم الاستقرار السياسي و قلة أفراد الجيش هذه المميزات جعلت من النزاع يتعدى تأثيره على أمن كل الدول المجاورة، و ليس فقط على الجزائر والذي يأتي على عدة محاور منها: (1)

- مشكلة الطوارق وما ألقته من مشكلات أمنية على الحدود الجزائرية من أمراض ومشاكل اقتصادية، و اجتماعية متفاقمة.

<sup>1</sup> سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقية، (الشارقة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1999)، ص 55.

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

- مدى ارتباط هذه الدول بدول خارجية أمثال أمريكا وفرنسا وهذا الارتباط الذي أساسه المساعدات المالية، بحجة إعانة هذه الدول وتنميتها اقتصاديا، و عسكريا.

- كل هذه المعضلات أصبحت تتحكم وتؤثر على الأمن الجزائري، وبناء عليه فقد أولت الجزائر اهتماما بالملف أطرقي، لذلك تعهدت الجزائر بتقديم مساعدات لمالي لتنميتها وتطوير ولاياتها الشمالية ( غاو، تمبكتو، وكيدال ) من خلال مشاريع، كحفر الآبار وإنشاء مراكز للتكوين المهني والمراكز الصحية .

و باعتبار أن تنمية هذه المناطق الشمالية يضمن أمن الجزائر، وكلها تهدف أولا إلى إبعاد الطوارق عن الأعمال الإرهابية المتصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، وثانيا إلى ضمان أمنها الوطني من معضلات أمنية خطيرة كالإرهاب، الجريمة المنظمة التي تمارس التهريب والاتجار بالأشخاص، و في مختلف الممنوعات من الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال، ثم دخول المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها خلال السنوات ( 1991، 2006، 2014) و من المشاكل التي أثرت على كاهل الدولة مشكل اللاجئين و ما صاحبه من صور الجريمة، فعلى إثر السياسة التي انتهجتها الحكومة ضد التمرد الطوارق و إبادة و قتل واسع و أبشع أنواع القهر وجدت قبائل الطوارق نفسها مقسمة بين دول الجوار، و تحملت الجزائر عبء المهجرات المكثفة لهذه الفئة على عدة مراحل ابتداء من النزاع إلى مشاكل البيئة التي تعرضت إليها منطقتهم و التي قضت على إمكانات العيش فيها، و شملت هذه المهجرة المناطق الجنوبية للجزائر إلى ( تمنراست، اليزي، ادرار وحتى تندوف )، إلا أنها تمركزت بصورة أكثر في منطقتي تيقنتورين، وعين قزام، وقد اختارت فئة كبيرة من ألاجئين المناطق الجنوبية للجزائر عن باقي الدول، و هذا لما تخصه الجزائر لهذه الفئات من معاملات حسنة، الشيء الذي ساعد توطينها وحتى تأسيس تجارة خاصة لها فيها.<sup>(1)</sup>

كل هذه المشاكل حتمت على الجزائر ضرورة اخذ احتياطاتها، وتجنيد كل إمكانياتها و مجهوداتها في كل الاتجاهات لتدعيم الأمن على حدودها وعلى المنطقة ابتداء من تسوية وضعية الطوارق الجزائريين بالموازاة مع ما قامت به من مجهودات لتسوية النزاع الداخلي في مالي، وتنمية مناطقهم تجنبا لمخاطر زعزعة المنطقة تأثرا لما يحدث في مالي، كما سعت في سياستها إلى تدعيم الاستقرار و التنمية عن طريق التنسيق المختلفة ثنائية كانت أو إقليمية، و من أجل

<sup>1</sup> Helene Claudt-Haward. " Bandits et Partisant : vision plurielle Devenements Tuouaregs 1990-1992".Politique Africainm.n °.46 , p.p.143-149

ذلك، فقد قامت بعد مساعي لاحتواء تأثيرات النزاع و للسيطرة على هذه الظواهر الإثنوسياسية داخليا أي في الجنوب الجزائري وكذا مالي و مع دول المنطقة ككل.<sup>(1)</sup>

يمكن لأي دولة أن تزعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة، و أنها لا تعتدي على إقليمها لكن ربما لا يمنعها من أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها مثلا، أو أي ممارسة من الممارسات التي لا تمثل بالمعنى السلمي حرقا لمبادئ حسن الحوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، ولكن بالمعنى الإيجابي يعني حسن الحوار العمل على تنمية السلم بين دول الحوار، و يقتضي على التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، و كذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن و تحرير التبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الممارسات العسكرية لحماية الحدود

لا تقوم الدول دون وجود جيوش تدافع عن أراضيها ضد الاعتداءات الخارجية، و تحمي مصالحها من التعرض لها، ومع تطور التكنولوجيا الحديثة تتطور قدرات التسلح عبر العالم لهذه الجيوش، ومن الطبيعي أن يكون الجيش مصدر أمان للدولة، فالجزائر تتحمل عبئا أمنيا كبيرا نتيجة طول حدودها، حيث تواجه احتمالات اختراق في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية، فقد أصبحت الاضطرابات التي تعيشها دول الحوار تشكل اضطراب بالنسبة للحدود الجزائرية، وهذه الأخيرة هي من بين القضايا ذات الأولوية بالنسبة للجزائر، فالدستور عمل على توكيل مهمة قيادة المؤسسة العسكرية لرئيس الجمهورية بوصفه قائد أعلي للقوات المسلحة، ومنه نستخلص أن إقرار دور رئيس الجمهورية القيادي في رسم إستراتيجية دفاعية استثنائية في حالة وقوع عدوان على الدولة والذي يعتبر ضرفا استثنائيا خطيرا يتطلب التصرف السريع، وفي ذات السياق وتماشيا مع النظرية الحديثة في الحرب ونظرية الواقع المستمد من

<sup>1</sup> إدريس، مرجع سابق، ص 334.

<sup>2</sup> قجاني، مرجع سابق، ص 301.



## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وجب على الدستور الجزائري أن يتضمن حالات بخصوص تدخل القوات الجزائرية خارج الوطن، مثل حالات السماح لقوات أجنبية اختراق مجال اللجوء للدولة. (1)

لقد وضعت قيادة الأركان للجيش خطة تأمين الحدود البرية، صادق عليه الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة في فيفري 1983، بناء على الدروس التي تعلمتها القيادة العسكرية بعد عملية تيقن تورين الإرهابية، تضمنت تقسيم الحدود البرية للجزائر حسب قيادات النواحي العسكرية، التي تقع الحدود ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي، ويعمل خبراء من الجيش على مراقبة التحركات على الحدود بناء على تقارير تأتي على مدار الساعة من قيادات وحدات القوات البرية الموجودة على الحدود والصور والتقارير التي ترسلها طائرات المراقبة التابعة للقوات الجوية بالإضافة إلى دوريات الدرك و حرس الحدود، و بهذا تتضمن مخططات تأمين الحدود البرية للجزائر ثلاثة أنظمة مراقبة، برية جوية، و إستخباراتية، كما تتعاون مع خمسة فروع مع القوات المسلحة في عملية تأمين و حراسة الحدود و قد سمح تعاون كل هذه الفروع بتقليل حالات التسلل عبر الحدود الليبية و التي يمتد طولها على نحو 1000 كلم هي مصدر القلق الرئيسي للأمن القومي، أين قررت قيادة الجيش الوطني الشعبي تنظيم عمليات التدخل السريع في حالات الطوارئ مثل الهجمات الإرهابية والكوارث الإنسانية والطبيعية، وشددت تعليمة صادرة عن قيادة الأركان على وضع مخططات للطوارئ تسمح بالتدخل السريع و نقل قوات كبيرة للمواقع التي تتعرض للتهديدات الإرهابية عبر الحدود. (2)

أما بالنسبة للساحل الإفريقي قامت الجزائر بتحسيد مجموعة من الآليات الأمنية العسكرية لمواجهة التهديدات الحدودية المختلفة، والتي تشكل خطرا على أمنها الوطني والتي يمكن رصدها في النقاط التالية: (3)

<sup>1</sup> إسماعيل لاطرش، الإستراتيجية الدفاعية في الدساتير المغربية، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني، (جامعة: قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 487.

<sup>2</sup> محمد بن احمد، الحدود البرية الجزائرية تتحول إلى مناطق عسكرية في:

<https://www.elkhabar.com/archive/?csrfmiddlewaretoken=nWNXUOkfD7Y9neg7wAZ5Xpi7qGV3>

hula&date\_archive=2016-02-19 تاريخ التصفح 29 ماي 2020.

<sup>3</sup> آسيا منى، التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك، جريدة الشعب، ع 16334، (2015/05/16)، ص 05.

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

- وحدة الدمج UFL (وحدة الاتصال والانصهار): تأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، التشاد، تعمل على التعاون الاستخباراتي و تبادل المعلومات بين دول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب .

- لجنة الأركان العملية المشتركة CEMOC: تبلورت خلال الاجتماع المنعقد في 2009 بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان التي أصبحت مدينة تمارست مقرها في 21 افريل 2010، تهدف إلى التنسيق في الساحة الأمنية للدول الأعضاء لوضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وتتكون لجنة الأركان العملية المشتركة من أربعة خلايا (خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجيستيك، خلية الاستعلامات) كما تعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا و 933 كلم عرضا.

- المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب CAERT: تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب كهيكل للاتحاد الإفريقي في عام 2004، و قد اتخذ قرار إنشاء المركز في عام 2002 كجزء من خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمنع الإرهاب و مكافحته، و يتمثل دورها الأساسي في مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد على بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب.

### المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات وصاغت الكثير من الاستخبارات للتصدي لمختلف التهديدات، والتي تعرفها المنطقة ذات الطبيعة العابرة للحدود، وأبرزها الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية وكانت دائما تسعى لمحاربة هذه الجرائم والتي تحول دون استتباب الأمن سواء في المنطقة المغاربية أو الساحل الإفريقي مما يؤثر على أمنها القومي. بالرغم من كل هذا استطاعت بنسبة معينة الوقوف في وجه التهديدات الأمنية وحالت دون انتشارها إلا أن الاستراتيجيات كانت دوما عرضة للنقد من قبل المختصين، و رغم نجاعتها إلا أنها تبقى تعاني من نقائص تظهر وجهها السلبي وكذلك جملة من التحديات التي تواجهها مستقبلا.

### المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

استطاعت الجزائر أن تدير النزاعات وتحول دون كل أنواع التمزق ودعوات الانفصال، تطبيقا لما جاء في المبادئ التي تسيّر الاستراتيجيات الأمنية، بل أنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقتها في التصدي لما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية حيث لطالما عمدت الجزائر إلى الأسلوب الدبلوماسي بدلا من الأسلوب العسكري، وساهمت في لم أطراف النزاع للمثول إلى المفاوضات، للخروج بحلول ترضى كافة الأطراف المتنازعة، وما تحاول فعله كذلك مع الفرقاء الليبيين، اعتمادا منها على أنجع السبل للحيلولة دون تأزم الوضع أكثر في المنطقة، رغم هذا لم تفقد الدبلوماسية الجزائرية الأمل في التوصل إلى تسوية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري في مالي، وفق شروط معينة في المنطقة، وفي نهاية المطاف تدخلت فرنسا في إطار حلف شمال الأطلسي، مع رفض الجزائر لمثل هذه القرارات، و مع ذلك فتحت مجالها الجوي وسمحت للطائرات الفرنسية باختراقه، ويدخل هذا ضمن سياسة الإكراه والإجبار والمساومة من الطرف الفرنسي، كما رفضت الطلب الأمريكي بخصوص إقامة قاعدة عسكرية "افريكوم" في إطار رفضها للتدخل الأجنبي في دول الجوار كونه لا يزيد إلا تأزما كما دعت الدول الإفريقية إلى تبني هذه الفكرة لأن هذا من منظورها سيشكل تهديدا أكبر لها، منها للمحافظة على مصالحها الإستراتيجية، والمتمثلة في الموارد الطاقوية الهائلة، وبالتالي فالجزائر تدعو دائما إلى اللجوء إلى حل النزاعات بالطرق السلمية ومواجهة التهديدات الحدودية لذلك كانت السبابة نحو إقامة اجتماعات وزارية قصد دعم الخطط التنموية مع دول الجوار.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> محمد بوعشة، مرجع سابق، ص04.

### المطلب الثاني الجوانب السلبية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

لا تخلو الإستراتيجية الجزائرية من نقاط ضعف كفيلة لجلب تدخل القوى الأجنبية متحججة بذلك بمكافحة الإرهاب والجرائم المتنوعة الأخرى، ويتجلى هذا في القضية الخاصة باختطاف الرعايا الأوروبيين في الصحراء الجزائرية والذي أظهر مدى انكشاف الجرائم أمام الإرهاب العابر للحدود، وبالتالي يطرح إمكانية تعرضها لضغوط أجنبية إذا لم تتولى تأمين مناطقها البعيدة والمترامية الأطراف مثل الصحراء، التي قد تصبح معقلا للإرهاب بسبب اتساع رقعتها وصعوبة مراقبتها، لذلك فالجزائر ملزمة بضبط أمرها الداخلية لتحديد احتمالات مخاطر التدخل الأجنبي.<sup>(1)</sup>

فالمهمة المسندة للجزائر بخصوص التصدي لكافة التهديدات الحدودية منفردة نوعا ما وضعها أمام مسؤولية سلامة المنطقة وحفظ أمنها وأي تهديد لها سيضع الجزائر في موقف لا تحسد عليه أمام الدول الغربية والتي تعمل على منع أي تدخل أجنبي والذي سينجر عنه تبعات تدفع ثمنه غالبا الجزائر لوحدها، فضلا أن مهمة مواجهة التهديدات الأمنية جعلها تهتم بالخارج مع إغفال وإهمال في بعض جوانبه الحياتية والتي تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطن الجزائري وخفض نسبة البطالة، ناهيك عن مساعدات الجزائر لبعض الدول الإفريقية في المشاريع التنموية أو بأموال أو الأغذية وخاصة بمسح تلك الديون ما يخدم شعبها من استغلال هذه الأموال لصالحه بالقيام بمشاريع حكومية تخدم الدولة ومجتمعها، ونظرا لعدم جدية الأطراف الأخرى كالدول الإفريقية نحو مكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى عدم جاهزيتها لا ماديا ولا استراتيجيا للعمل في هذا المجال، وعدم قدرة الجزائر وحدها منطقا وواقعا التحدي لكل هذه التهديدات والقضاء عليها، بالإضافة إلى إقليم المغرب العربي الذي عرف متغيرات جديدة وأسئلة تتطلب تشخيصا معمقا للتحديات الأمنية والتي تدعو إلى تجنب المآزق والأزمات المعطلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية، وأمام هذه التحديات كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغاربي ومؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة .

كان لتأسيس الاتحاد المغاربي في عام 1989 لحظة مهمة على طريقة استعادة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية، وكان بإمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن والتنمية، وهكذا يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغربية التعاطي المجدي مع أهم التهديدات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، فرغم هذه المؤسسات والأجهزة والأهداف المسطرة والقمم المنعقدة فان دول المغرب العربي لم تصل إلى تحقيق ما كانت تصبوا

<sup>1</sup> عبد النور، مرجع سابق، ص 222.

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

إليه، فهي لم تستطع حتى وضع خطط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الاتحاد التي عرفت الجمود على مستوى وظائفها. (1)

إن إستراتيجية الجزائر الأمنية لا يمكن أن تتم بصفة تعاونية والصراع بينها وبين المغرب لازال قائما حول العديد من القضايا منها النزاع في الصحراء الغربية وكذلك الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتحدث عن إستراتيجية أمنية في المنطقة من دون المغرب أو من دون الجزائر يعد ضربا من الخيال خاصة عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة على مستوى الحدود الجزائرية المغربية، فكيف يكون هناك تعاون بين البلدين، والعلاقات متوترة والحدود مغلقة منذ عدة سنوات وهامش التعاون يكاد منعدما في كافة المجالات فما بالك بالمجال الأمني والحساسية التي تميزه .

### المطلب الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

نظرا للتطورات المختلفة التي تتعرض لها دول المنطقة والتغيرات على المستوى الدولي بصفة عامة، ورغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر على الصعيد الداخلي، ضمن مركب الأمن الإقليمي، تبقى هناك مجموعة من التحديات تقف كعائق أمام الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية، ولعل ابرز ما يلاحظ من هذه التغيرات ما يخلفه الحراك السياسي بالمنطقة المغاربية، فسقوط أنظمة سياسية حكمت لعقود، والذي خلق نوعا ما من التمرد الداخلي لبعض دول الجوار مثل تونس وليبيا، وباتت تداعياته تهدد الخارج أيضا والمتضرر الأكبر هنا الجزائر إذا ما استمر الوضع على حاله هكذا، كما يرى "الدكتور محند برقوق" إن تنامي الأزمة في ليبيا وانتشار العنف وتوسع رقعة تداول الأسلحة يمكن أن تقع ثلاثة سيناريوهات أساسية: (2)

**الأول:** يتمثل في بداية تنقل اللاجئين نحو الجزائر ما قد يخلق أزمة إنسانية جديدة.

**الثاني:** هو تنامي الجريمة المنظمة والعبارة للحدود.

**الثالث:** احتمال امتلاك الجماعات الإرهابية أسلحة جديدة، وهذا قد يزيد من شدة التهديد الإرهابي في الساحل وشمال إفريقيا إلى أوروبا فالعالم مستقبلا .

<sup>1</sup> عبد النور، مرجع سابق، ص 222.

<sup>2</sup> محند برقوق، تدفق اللاجئين وتنامي الجريمة والإرهاب وانعكاساته على الجزائر، <https://www.djazairiss.com.23/08/2011>، تاريخ التصفح، ( 2020/04/26).

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

وحسب هذه السيناريوهات فإن التحدي الأمني الذي تواجهه الجزائر مستقبلا سيكون كبيرا فأعداد المهاجرين، واللاجئين المتنقلين بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة في دول الجوار يشكل عائقا حقيقيا على جميع المستويات وخاصة منها الأمني، نظرا لما يسببه هؤلاء من مشاكل وتهديدات أمنية.

إن المتمعن و المتفحص للخريطة الجيوسياسية للدول الساحلية والمغربية من المشكلات والقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تلازم هاته النزاعات داخلية و بينية، ودول منهاره وأخرى عاجزة، ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر التي تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي، وإدراكا من الجزائر ومن خلال خبراء في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل و الأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للتهديدات مثل الإرهاب الجريمة المنظمة، أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة مثل هذه الظواهر العابرة للأوطان من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة و ضمان الاستقرار الأمني للسكان وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بان يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل خاصية الأمن المركب الإقليمي لأنه البديل والفعال الذي يسمح بتجاوز كل الصعاب في هذا الجزء من القارة.<sup>(1)</sup>

لعل أبرز وأخطر الجماعات الإرهابية في العالم والتي تسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وما قام به من جرائم وتفجيرات، واغتيالات واختطاف رهائن وغيرها، وإعلان بعض الجماعات ولائها لهذا التنظيم على طول الشريط الحدودي خاصة تلك الليبية وكذا مالي، لذلك فالمهمة الملقة على عاتق الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مستوى حدودها البرية صعب جدا، ومكلف للغاية وتستوجب تحديا للإستراتيجية الأمنية والبحث عن سبل أخرى بما تتماشى مع الأطراف الدولية الجديدة، ضمن مركب الأمن الإقليمي لدول الجوار، الذي يطرح التحدي الأمني لدول الساحل والمغربية كيفية التعامل مع هذه الجماعات الإرهابية التي أصبحت تبتز بعض الدول، مما يدفعها لتكرار نفس العمليات نتيجة الأرباح التي تتلقاها جراء عمليات الاختطاف، وهو ما يستوجب وضع خيارات إستراتيجية للتعامل مع هذا التحدي من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية والامتناع عن دفع الفدية، وإطلاق سراح الإرهابيين، وهو ما تفضلت إليه الجزائر التي طلبت في المحافل ضمن الأمن المركب الإقليمي والدولي بضرورة تجريم دفع الفدية واعتبارها آلية من بين آليات تمويل الإرهاب، كما لعبت دورا على المستوى الإقليمي في إطار الاتحاد الإفريقي بتبني اللائحة رقم 1904 الصادرة سنة 2009، التي تجرم دفع الفدية<sup>(2)</sup>، وساهمت بفعالية

<sup>1</sup> برباح، مرجع سابق.

<sup>2</sup> La Décision de l'Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes terroristes-Assembly/AU/Dec.256(XIII)

## الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود من منظور الأمن المركب

---

في تبني مجلس الأمن القرارين 1983 الصادر سنة 2011، و2083 الصادر سنة 2012، كما شاركت في دعم قرار حركة عدم الانحياز في دورته السادسة عشر الذي واجه التهديدات التي تمثلها الاختطافات مقابل دفع فدية أو تقديم تنازلات سياسية، والجدير بالذكر، أن قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر سنة 2014 قد جاء ليؤكد أن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مصدرا لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات وتقوي قدراتها العملياتية لتنظيم العمليات الإرهابية وتشجيع ممارسات الاختطاف مقابل دفع الفدية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مصطفى صايح، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (ع 524)، 2018، ص 11.

### خلاصة الفصل

إن ما تم التطرق إليه في هذا الفصل حول الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لحماية الحدود من خلال سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي وحماية حدودها من أي تهديد، لجأت الجزائر إلى العديد من الآليات منها العسكرية والسياسية، الدبلوماسية، وذلك للوصول إلى تحقيق أمنها واستقرارها ضمن مركب الأمن الإقليمي، وبالتالي مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة الوافدة من البيئة المحيطة بالجزائر، خاصة من ليبيا، ومالي التي أصبحت تنفشي فيها أخطر التهديدات الحدودية، وكان محور الإستراتيجية الجزائرية يركز على البعد العسكري لحماية الحدود من مختلف الإخطار سواء كانت من الداخل أو الخارج، كما عملت الجزائر جاهدة على مزوجة البعد العسكري بالبعد السياسي والدبلوماسي، والتنموي وذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي، والإفريقي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات والدخول في المشاورات، مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب لأنه لا يمكن للجانب العسكري وحده ولا للجهود الوطنية وحدها أن تواجه هذه التحديات الجديدة، وبالتالي فإن الجزائر حاولت جاهدة بمختلف الطرق منها العسكرية والسياسية والتنموية المحافظة على أمنها القومي في ظل التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والتي فرضت على الجزائر لعب دور الفاعل الرئيسي في استعمال الآلة الدبلوماسية لحل الأزمات الإقليمية أو الحد من تداعياتها على أمنها القومي من خلال تفعيل خاصية الاعتماد المتبادل الأمني مع دول الجوار .



الخطمة

من خلال دراستنا لموضوع " التهديدات الحدودية على الأمن القومي الجزائري من منظور الأمن المركب، في ظل طبيعة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة والعبارة للحدود في منطقتي المغاربية والساحل الإفريقي والتي تمثلت في التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخدرات، والمهجرة غير الشرعية ) لم يعد بمقدور أية دولة مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية، بناء على ذلك يمكن إجمال أهم استنتاجات الدراسة في النقاط التالية:

1- زيادة مستويات التأمين والحماية سيخلق نوع من الاستقرار من جهة، لكن واقعا لم تتضاءل التهديدات الأمنية المتداعية من أروقتها الجيوسياسية خصوصا الجنوبية منها، في كل من ليبيا ومالي أين بقيت المنافذ الحدودية المفتوحة والمغلقة منها بين دول المنطقة المغاربية تعاني شتى التهديدات والمشكلات العابرة للحدود محدودة القطرية، من جهة أخرى التي تعكس أساسا خللا في الأدوار وطرق التعامل الإقليمي لدول الجوار في إدارة أمن الحدود وحمايتها من التهديدات .

2- من زاوية أخرى أجبرت حده تصاعد التهديدات غير التقليدية دولة الجزائر على زيادة الموارد المناطة بحماية حدودها، لكن المشكلة تكمن في حالة دول الجوار المنهكة أمنيا واقتصاديا من النزاعات والحروب الأهلية والذي حمل الجزائر أعباء تكبد المزيد من تكاليف الحماية على طول الحدود لدول المنطقة، دون تقاسم فاتورة التأمين المشتركة معها جراء تنوع في التهديدات اللاتماثلية.

3- إن تذبذب معادلة التعاون في حماية الحدود من التهديدات مع دول الجوار والقائمة على اقتضاء وجود طرفين أو أكثر مقتدرين، يتفقون على التعاون إقليميا على تأمين الحدود المشتركة من التهديدات، وسعي كل طرف إلى جعل حدوده آمنة ومستقرة تعد مكمنا شتى التداعيات الجيوسياسية لمشكلات أمن الحدود على الجزائر بحكم الاعتماد المتبادل الأمني غير مكتمل ولم يتضح بعد ضمن مركب الأمن الإقليمي، فالتفتت الشبه كلي لدولة ليبيا والجزئي لمالي جعل حدود الجزائر في غاية من الانكشاف وأصبحت بالتالي منطقة عدم الاستقرار، فالجزائر تعمل على زيادة حماية حدودها عكس الطرف الإقليمي الآخر لم يقدر على ذلك، الأمر الذي صعب من تأمين الحدود المشتركة وكسر منطلق المعادلة التعاونية التي لا تجد من يتكلف بما يجدي ربحا رغم الجهود الانفرادية للجزائر.

4- من خلال قراءتنا لواقع التهديدات الأمنية في منطقتي الساحل الإفريقي والمغاربي، اتضح أن الأمن الوطني يتأثر بعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ذلك أن تحقيق الأمن الجزائري يعتمد بدرجة أولى على استقرار دول الجوار، فالتخوف الجزائري من تداعيات التهديدات الحدودية الآتية من جوارها الجغرافي والتي أصبحت سمة الفوضى والاستقرار صفاتها السياسية من بين أولويات تحقيق إستراتيجية الأمن الوطني .

5- على الرغم أن العملية المشتركة في بناء أمن حدودي من منطلقات نظرية مركبات الأمن الإقليمي ضرورة أمنية وهو السبيل الأكثر فعالية في مواجهة التهديدات الحدودية، ومخاطر أمن الحدود إلا أن دول الجوار لا تتعاون بشكل فعال فيما بينها حتى تبرز وتستفحل التهديدات، حيث يركز على الفضاءات الأمنية في المقابل إهمال قضايا التكامل الإقليمي وهي ركن يعمل على تأمين وحل المشكلات و الأزمات، وتناسي مشروع المغرب العربي الكبير هو خير دليل على ذلك، وكل هذا صعد من وتيرة التنافس الإقليمي خاصة بين الجزائر والمغرب، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية والتي جاء بها مركب الأمن الإقليمي لاحتواء التهديدات الحدودية.

ففي ظل ألالاستقرار واللامن واجهت الجزائر عدة أزمات تعتبر تهديدا أمنيا مباشرا في الساحل الحدودي للجزائر، من بينها أزمة مالي التي تعتبر أزمة أمنية معقدة من الناحية الداخلية، أي على النظام الداخلي وهذا ما زاد الأمر تعقيدا على امن الجزائر، ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل مستقبلا مدعوة إلى تبني إستراتيجية واضحة، ودقيقة وبعيدة المدى لمحاربة كل هذه التهديدات وكذلك إلى تقويم مستمر لما يحضى منها بالأولوية وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات والاقتراحات الآتية:

- ضرورة إصلاح وتقوية بنى ومؤسسات الدول المنهارة والعاجزة أو غير الشرعية لدول الجوار، ومدى انسجامها السياسي والاجتماعي الداخلي وتربطها مع السياقات الخارجية، أيضا كما وضحه باري بوزان من خلال نظرية الأمن المركب الإقليمي في متغيره الاعتماد المتبادل الأمني، والذي من شأنه شد عضد المجموعة الأمنية لحماية حدودها المشتركة، فالدول العاجزة لا يمكنها أن تكون فعالة إقليميا.
- لابد من توسيع النظر الاستراتيجي الجزائري لإدارة أمن وحماية الحدود من المخاطر مع دول الجوار وفق سياسة حوار تدفع بهذه الدول إلى حراسة ومراقبة حدودها ذاتيا.
- الاعتماد على إستراتيجية أمثل وأبجع في حماية حدودها وتكون تحتوي على ترتيبات تعاونية مبنية أساسا على مصالح اقتصادية وأمنية متبادلة.

## الختامة

● يتطلب التعاون تحولا في موقف الحكومات ومفاهيمها حول قضية تأمين الحدود، فنموذج التعاون يعني أن كل دولة ستكون أفضل حالا من تبنيها للسياسة الانفرادية مما يساعدها على صد الخطر على حدودها، حيث أن مراقبة الحدود تعاونيا يساعد على تحييد التهديدات ويقلل من حالات التنافسية، والخلافات، ويخفف من حدة التوترات البينية مما يستوجب توفر وعي وإرادة حقيقة لدول الحوار .

● يمكن إقامة مجموعة إقليمية أو مركب امن إقليمي يعتمد أعضاؤه بقدرتهم على التحكم في تطورها بشكل متصل وسلمي إذا كانت التبادلات كبيرة ومتنوعة، وأهميتها لا تقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية المحددة، وإنما تمتد لتشمل مجالات عديدة، كما يجب أن تؤدي هذه التبادلات إلى نتائج متقاربة لكل طرف ولا تزيد من حدة الاختلافات القائمة بين دول الحوار .

وفي الأخير يمكن القول أن حساسية التطرق إلى التهديدات الحدودية وحمايتها يعكس مدى أهمية هذه الدراسة وذلك بناء على انعكاسات شتى تداعيات تخومها الجيوسياسية الواسعة على الأمن القومي الجزائري يجعل من حمايتها وتأمينها أمر في غاية من الصعوبة والتعقيد على كافة الأصعدة والجبهات ، مما يجعلنا نطرح تساؤلا لما له من أهمية في حماية الأمن القومي الجزائري من كل التهديدات الحدودية : هل تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية كفيل باحتواء المخاطر الأمنية وما هي تجارب الدول في هذا المجال؟

قائمة

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1. الإمام سيد الأهل حسن حسن، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية واحكام القانون الدولي للبحار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2014/03/04.
2. بن الشهب عبد الرؤوف ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار ، جامعة صالح بوبندير قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية، 2018/2019.
3. بوخذنة حسام الدين، مقربات حلف شمال الأطلسي للأمن المتوسط، مذكرة ماستر، جامعة: أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
4. بوقنطار الحسن، السياسة العربية للمملكة المغربية . مالطا : مركز الدراسات العربية الأوربي، 1997.
5. جعبوب محمد، تأثير المتغير القيادي ف السياسة الخارجية ،صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999 -2006، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة: الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2011.
6. سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم، الامن القومي العربي ودول الجوار الافريقية ،الشارقة :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
7. سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقية ، الشارقة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1999.

8. عامر مصباح ،المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، ط 1  
،2002.

9. عبد النور بن عنتر، الامن المتوسطي الجزائري :الجزائر - اوربا والحلف الاطلسي  
الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

10. عبد الواحد ناظم الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي ،عمان  
،المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2001.

11. عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية . الجزائر : دار  
الأمة، طبعة 1، 2019.

12. علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ، دراسة للإستراتيجية الوطنية  
للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع 2000.

13. فلاح مبارك بردان، الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ،مجلة  
القانون، المجتمع والسلطة، ع 06، 2017.

14. ليमान عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستويات وصيغة وأبعاده : دراسة نظرية في  
المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية

15. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي الإثيوبية -  
الاريترية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

16. محمد محي الدين عيد، الإجرام المعاصر، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
، ط 1، 01/01/1999.

17. هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر ، مصر ،مؤسسة شباب

الجامعة، 2009.

الكتب باللغة الأجنبية :

1. london : wheatsh, 1983.
2. UK: GSDRC, University of Birmingham ,Rapid Literature Review 2014.
3. Bakrania Shivit, “Libya: Border security and regional cooperation”UK: GSDRC, University of Birmingham ,Rapid Literature Review 2014.
4. Bakrania Shivit, “Libya: Border security and regional cooperation”,
5. Barry buzan, old waever, region and Powers : the structure of international security.
6. Barry Buzzan and Ole Weaver , Beg ions and Powers The Structure of International Security Cambridge :Cambridge University Prss.2003.
7. Barry,buzan. People, states and Fear. The international security problems in international, 2romatons, York: cambrige niersiy,2003.
8. Helene Claudt-Haward. " Bandits et Partisant : vision plurielle Devenements Tuoaregs 1990-1992" .Politique Africainm.n.
9. Helene Claudt-Haward. " Bandits et Partisant : vision plurielle Devenements Tuoaregs 1990-1992" .Politique Africainm.n °.46 .
- 10.La Décision de l’Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes terroristes– Assembly/AU/Dec.256 (XIII).



## المقالات في مجلة

1. براهيم حمزة ، الإستراتيجية الامنية لمواجهة التهديدات الأمنية ،اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، ع 6،(2017/04/22).
2. إبراهيم منشاوي ،توجه جدر:الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس ،المركز العربي للبحوث والدراسات ( 8 افريل 2015)
3. احمد موسى بدوي، التحول الديمقراطي في تونس :صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية ،مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات ،( 10 سبتمبر 2014
4. لاطرش إسماعيل ، الإستراتيجية الدفاعية في الدساتير المغربية ، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني، جامعة: قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
5. بدر حسين الشافعي ، التدخل المؤجل :الأبعاد الداخلية والإقليمية لازمة شمال مالي ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ع 191، 2013.
6. براهيم حمزة، قراءة في التهديدات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية في منطقة الساحل ،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية
7. ظريف شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، باتنة: كلية العلوم السياسية، 2010/2008.

8. عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، مجلة المركز الديمقراطي العربي، (20 يونيو 2014).
9. فريدوم سي أونوها، جيرالد إيزريم، قرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، ج2، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ( جوان 2013).
10. صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، ع 5، (دون سنة النشر) .
11. كمال الدين شيخ محمد عرب، ال تنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات (4 فيفري 2014).
12. مركز سترا تفور، تنافس عسكري حام ..المغرب يسعى لانتزاع مكانة الجزائر الإقليمية، مجلة العربي
13. مصطفى صايح، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (ع 524)، 2018.
14. يحي زويير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الأزمات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 28 (نوفمبر 2019).
- الأطروحات والرسائل الجامعية
- أولاً: رسائل الدكتوراه
1. زقاع عادل، النقاش الرابع بين مقاربات نظريات العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة: باتن، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2009.

2. قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه،

جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية، 2017-2019.

3. منصورى لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006/2011، أطروحة

دكتوراه غير منشورة ، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2013.

ثانيا: رسائل الماجستير.

1. إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر،

كلية الحقوق، 2003.

2. يسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ، رسالة ماجستير

جامعة: محمد خيضر ،بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015-2016.

3. بلقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ،رسالة

ماجستير في القانون الجنائي الدولي، غير منشورة جامعة :البليدة ، كلية الحقوق والعلوم

السياسية 2004 .

4. رياض بوزرب ، العلاقات الجزائرية المغربية ( 1963-1988)، مذكرة ماجستير ،

جامعة: متنوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.

5. حواس زهير، الحوارات الأمنية في المتوسط، احتواء أم إطار لهندسة إقليمية: دراسة

حالة الحوار المتوسطي، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية،تخصص

دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، 2011.

6. قلاع الضروس سمير ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،  
2012-2013.
7. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.
8. فرج النحلي على محمد ، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار ، مذكرة ماجستير جامعة: الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية، أوت 2018.
9. سعداوي عمر ، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013.
10. الحامدي عيدون، امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر ،رسالة ماجستير جامعة: بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص دراسات سياسة مقارنة، 16 جوان 2015.
1. عيدون الحامدي، امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة: بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 16 جوان 2015.
11. عكروم لندة ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة جامعة محمد لخضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

12. عدليه محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية

الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة: قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

13. فجالى محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدولة ومبدأ حسن الجوار الجزائر -

التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة: الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

1990.

### المنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية

1. جريدة الجزائر الجديدة: "تعريف جديد لإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، ع

1082، (2009/6/14).

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 380/83

المتضمن الاتفاقية الخاصة بوضع علامات الحدود بين ج.ج.د.ش. وجمهورية مالي

، المؤرخة في 8 ماي 1983، العدد 22، 1983.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 377/ 83

يتضمن معاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس، المؤرخ في 28/ماي/ 1983، عدد

22، 1983.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ،امر رقم 95-11 مؤرخ في

25 رمضان 1415 هـ الموافق 01 مارس 1995، والمتضمن قانون العقوبات ع11.

## مقالة في جريدة

1. آسيا منى، التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك، جريدة الشعب، ع 16334،  
(2015/05/16).

2. بوعلام غمراسة، المنجي السعيداني، الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات

الأمنية بالحدود المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، ع 12456، يوم 2013/01/13.

3. عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة العربي القطرية، الجزائر 13 افريل 2008.

## المواقع الالكترونية

1. Conventions relating to the tracing of borders concluded by Algeria.
2. <http://alhayat.com/Articles/584403/>.2014/06/ 25 .
3. [http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/12\\*\\*49](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/12**49).
4. <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/12/21/>.
5. [https://www.elkhabar.com/archive/?csrfmiddlewaretoken=nWNXUOkfD7Y9neg7wAZ5Xpi7qGV3huIa&date\\_archive=2016-02-19](https://www.elkhabar.com/archive/?csrfmiddlewaretoken=nWNXUOkfD7Y9neg7wAZ5Xpi7qGV3huIa&date_archive=2016-02-19).
6. [https://www.elkhabar.com/archive/?csrfmiddlewaretoken=nWNXUOkfD7Y9neg7wAZ5Xpi7qGV3huIa&date\\_archive=2016-02-19](https://www.elkhabar.com/archive/?csrfmiddlewaretoken=nWNXUOkfD7Y9neg7wAZ5Xpi7qGV3huIa&date_archive=2016-02-19)  
29 ماي 2020.

7. برباح حمزة، قراءة في التهديدات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

في منطقة الساحل، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،

.2019/04/17

8. ترسيم حدودي بين تونس والجزائر ،الموقع الإخباري للجزيرة

<http://acrseg.org/36851>

9. محمد بن احمد ،الحدود البرية الجزائرية تتحول إلى مناطق عسكرية في : 2020/06/5

<https://mawdoo3.com>

10. محند برقوق، تدفق اللاجئين وتنامي الجريمة والإرهاب وانعكاساته على الجزائر،

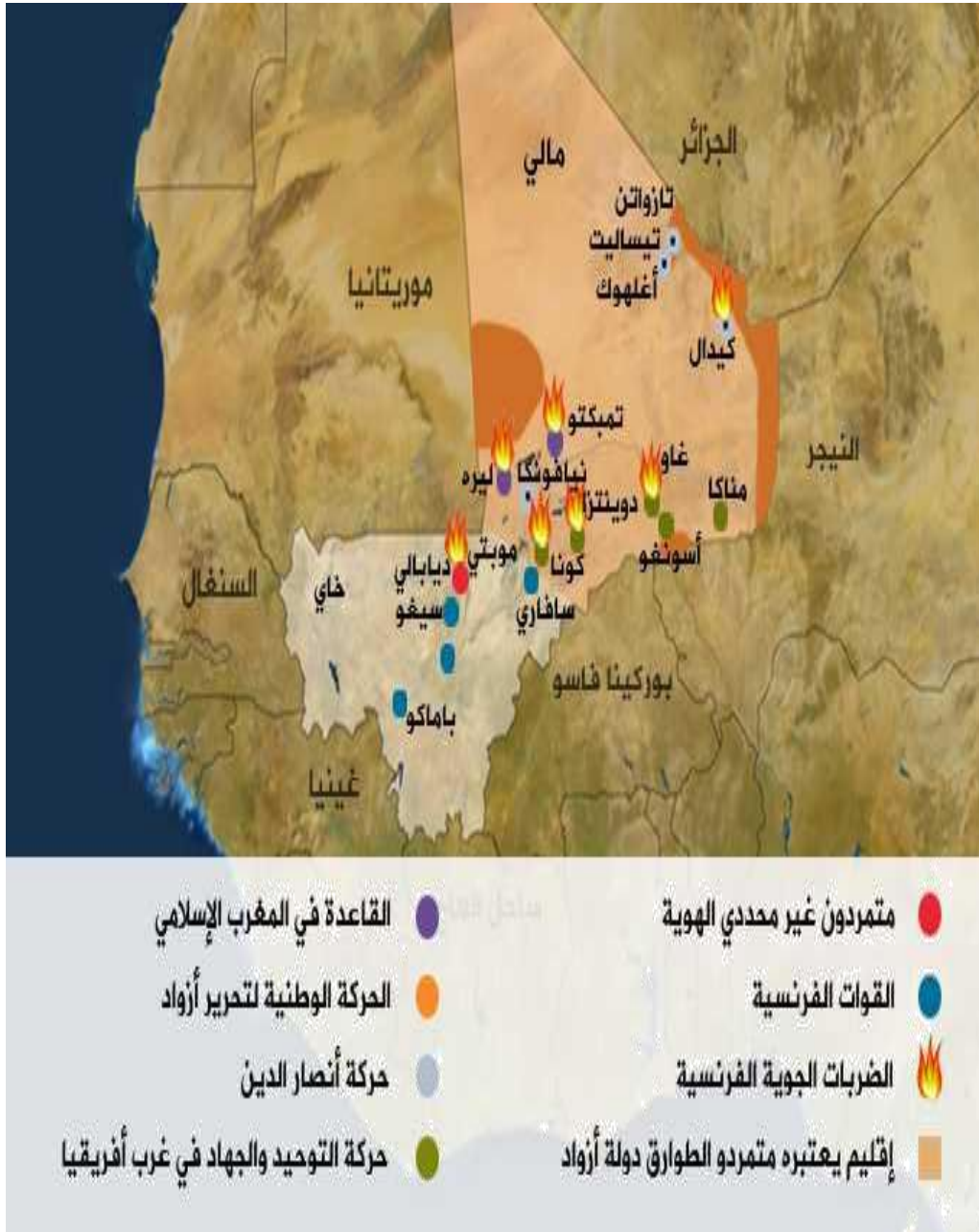
<https://www.djazairess.com.23/08/2011>

11. محند عدنان ،تدفق اللاجئين وتنامي الجريمة والإرهاب وانعكاساته على الجزائر

<http://www.annasr online.com> ،

المعلق





الملحق رقم (01) شكل يوضح تنوع وإنتشار الحركات الإرهابية في مالي



الملحق رقم (2) الشكل يوضح تواجد تنظيم القاعدة في منطقة الساحل



الملحق رقم (03): الشكل يوضح ترسيم الحدود وتمركز القوات الجزائرية على الشريط الحدودي

مع دولة مالي



الملحق رقم (04) وضع سياج في الحدود الجزائرية ألبية